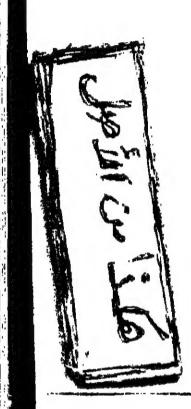


عمان: الاثنين ٢٢ شوال سنة ١٥٠٠ ه. الموافق ١ ايلول سنة ١٩٨٠ م. العدد ٥٥ ٢٩

# الغرس

منحة		
1444	قانون معدل لقانون الانتفــاع باعضاء جسم الانسان	ر قانون مؤقت رقم (۱۷) لسنة ۱۹۸۰
144.	قانون معدل الهانون تشكيل المحاكم النظامية	قانون مؤقت رقم (۱۸) لسنة ۱۹۸۰
1444	قانون تصديق اتفاق قرض تنفيذي بين الصندوق العراقي للتنمية	قانون مؤقت رقم (۱۹) لسنة ۱۹۸۰
	ا لخارجية وحكومة المملكة الاردنية الهاشمية لتمويل مشروع المرحلة الاولى من طريق الازرق ـــ العقبة	
1444	فانون تصديق اتفاق قرض تنفيذي بين الصندوق العراقي للتنمية	قانون مؤقت رقم (۲۰) لسنة ۱۹۸۰
	الحارجية وحكومة المملكة الاردنية الهاشمية لتمويل مشروع زيادة الطاقة الاستيعابية لميناء العقبة	
1410	قانون تصديق اتفاق قرض تنفيذي بين الصندوق العراقي للتنمية الخارجية وحكومة المملكة الاردنية الهاشمية لتمويل مشروع ما منت تحدياة الدينة	قانون مؤقت رقم (۲۱) لسنة ۱۹۸۰
	طریق تحویلة الزرقاء نظام ۵۰ کار مکتر مراح فرماین میراس	tea. To break that the
. 1444	نظام تشكيل محكمة صلح في مدينة صويلح	نظــــام رقــم (۵۸) لسنة ۱۹۸۰
1 tale.	نظام تشكيل محكمة صلح في بلدة الرصيفة	نظــــام رقـــم (٥٩) لسنة ١٩٨٠
1 Lake 1	نظام معدل لنظام السلك الدبلوماسي الاردني	نظــــام رقــم (۲۰) لسنة ۱۹۸۰
1444	نظام معدل لنظام رسوم الانتاج المحلي	نظــــام رقـــم (٦١) لسنة ١٩٨٠
1144	نسير القوائين	قرارات صادرة عن الديوان الحاص بتأ

مديرية المطابع العسكرية



الحسين بن طلال

# Charlie Co. 13 Co.

# نى داخسى لفعلى المستحالة للعالى بالماتم

بمقتضى الفقرة (١) للبادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ۲۸۰/۷/۲۰

نصادق ــ بمقتضى المسادة ( ٣١ ) من الدستور ــ على القانون المؤقِت الآتي ونأمر باصداره ووضعـــه موضع التنفيذ المؤقمت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده : ـــ

قانون مؤقت رقسم (۱۷) لسنة ۱۹۸۰

قانون معدل لقانون الانتفاع باعضاء جسم الانسان

لمادة ١ – يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانسون الانتفاع باعضاء جسمالانسان لسنة ١٩٨٠)ويقرأ مع القانون رقم ( ٢٣ ) لسنة ١٩٧٧ المشار اليه فيا يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمسل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية •

# لمادة ٢ – يلغى نص المادة ( \$ ) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :

- أ ــ للاطباء الاختصاصيين في المستشفيات المعتمدة من الوزير نقل العضو من انسان حي الى آخر بحاجة
   اليه وفقا للشروط التالية : ــ
- ١ ان لايقع النقل على عضو اسامي للحياة اذا كان هذا النقل قد يؤدي لوفاة المتبرع ولو كان ذلك بموافقته .
- ٢ ان تقوم لجنة مؤلفة من ثلاثة اطباء اختصاصيين بفحص المتبرع للتأكد من ان نقل العضو من جسمه لايشكل خطرا على حياته ، وتقديم تقرير بذلك .
- ٣ ان يوافق المتبرع خطيا وهو بكامل ارادته واهليته على نقل العضو من جسمه وذلك قبل
   اجراء عملية النقل .
- ب اذا قرر الطبيب الشرعي تشريح جثة المتوفى لاغراض قانونيسة لمعرفة سبب الوفاة او لاكتشاف
   جريمة فانه يسمح له بنزع القرنيه منها ، وذلك وفقا للشروط التالية :
  - ١ ان لايؤثر نزعها على معرفة سبب الوفاة ، ولو بعد حين .
    - ٢ ان تؤخد موافقة ولي امر المتوفى خطيا ودون اكراه .
  - ح لايجوز ان يتم التبرع بالعضو مقابل بدل مادي او بقصد الربح .

المادة ٧ ـــ لا يجوز ان يؤدي نقل العضو في اية حالـــة من الحالات الى احداث تشويه ظاهر في الجئة يكون فيها امتهان لحرمة المتوفى .

# 144./4/4

وزير العمل ووزير الانشاء والتعمير وزير الدفياء ووزير الدفياع ووزير الدفياع ووزير الدفياع عمر النابلسي نجيب ارشيدات الدكتو قاسم الريماوي

•			•
<b>وزی</b> ـــر	وزير الاشغال العسامة	وزیـــر	وزی <del>۔۔۔ر</del>
الماليــــة س <b>الــم مساعده</b>	معن ابو نوار	التربيـــة والتعليم محمد نوري شفيق	الموامسسلات دكاتور معهد عضموب الزين
' وزیـــر دولة	وزير الاوتاف والشؤون	وزيــر	وزير الزراعة ووزير
	والمقدسات الاسلامية	الخارجيسة	دولة لشؤون رثاسة الوزراء
حسن ابراهيم	كامسل الشريف	مروان القاسم	سليمان عسرار
وزیسر دولة لفتؤون رئاستة الوزراء	وزير الاعلام وزير	وزیــــر	وزيـــر
لشؤون رئاسة الوزراء ووزير القار	وزير الاعلام وزير لثقافة والشباب بالوكالة	الداخليسة ا	الصحية
ووزير النقل لهندس ع <b>لي السحيمات</b>	الدكتور سعيد التل	علي البشسير	الدكتور زهي ملحس
وزير الشرؤون البلدية	وزيـــر السيــــاحة	وزيسسر	وزیـــر
والتروية والبيئة	والآثـــار	التمويــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	المسناعة والتجارة
الدكتور جمال الشاعر	الدكتور بوغق الغواز	الدكتور جواد المنائي	المهندس علي النسور

# Charlie Con 12 C

# نحى الحسبى لفلعني مستر المملكة للعلامية الهاسمية

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٩٨٠/٧/٩

لصادق ــ بمقتضى المادة ( ٣١ ) من الدستور ــ على القانــون المؤقمت الآتي ونأمر باصداره ووضعه موضع التنفيذ المؤقمت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده .

قانون مؤقت رقم (۱۸) لسنة ۱۹۸۰

# قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية

المادة ١ – يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية لسنة ١٩٨٠) ويقرأ مع القانون رقم (٣٦) لسنة ١٩٥٢ المشار البه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ ـ يلغى نص الفقرة (٢) من المادة (٥) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي : ــ

الحكمة البدائية في الدعاوى الحقوقيسة من قاض واحد عند النظر في جميع الدعاوى الحقوقية
 الخارجة عن اختصاص قاضي الصلح مهما بلغت قيمتهسا ، وكذلك النظر في الدعاوى المتقابلة
 وما يتفرع عنها وعن الدعوى الاصلية .

ب ــ تحال جميع القضايا المنظورة حاليا لدى المحاكم البدائية الحقوقية المشكلة من قاضيين الى قاضي محكمة البداية المختص الا اذا كانت محجوزه للمرافعه القهائية او اصدار الحكم .

المادة ٣ ـ يلغى لص المادة (٦) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي : ــ

أ - تشكل محاكم استثناف في كل من عمان والقدس واربد ويعين لكل منها رئيس وعدد من القضاة
 حسبها تدعو اليه الحاجة .

# الحسين بن طلال

السيامة والآثار

رئيس الـــوزراء وزيـــر ووزير الدفساع الدكتور قاسم الريما**و**ي المبل والانشاء والتعبير الماليــة نجيب ارشيدات عهسر النابلسي سألهم مساعده وزيسسر التربيسة والتعليم النكتور محمد نوري تسغيق وزيـــر الاشخال العامة معن أبو نــوار وزیــــر الموامـــــلات وزیسسر دولسسة حسن ابراهیم الدكتور محمد عضوب الزبن وزير الاوقاف والشؤون وزير الزراعسة ووزير وزيسر وزيسر دولة لشؤون رئاسة الوزراء والمقدسات الاسلامية الحارجية دولة لشؤو نرثاسة الوزراء كامسل الشريف مروان القاسم سليمان عسرار المهندس علي السحيمات وزيسسر وزير الشؤون البلدية وزيسسر وزيسر الداخلية الاعسسلام والقروية والبيئة الدكتور سعيد التل النكتور زهير ملمس الدكتور جمال الشاهر

وزيرة التنمية

الاجتماعية

الثقانة والثمياب

ب \_ تحال جميع القضايا المنظورة حاليا لدى عكمة استثناف عمان الى محكمة استثنـــاف اربد نما يدخل

ضمن الصلاحية الاقليمية لها ، الا اذا كانت محجوزة المرافعه او اصدار الحكم .

المادة ٤ \_ تعدل المادة (٢٣) من القانون الاصلي بالاستعاضة عن عبارة ( محكمتي الاستثناف ) الوارد، فيها بعبــــارة

194./4/4

وزيسر

التبويسسن

الدكتور جواد المنائي

( محاكم الاستثناف ) .

وزيــــر

المسنامة والتجارة

المهندس على النسور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٧/٢٠/ ٩٨٠

قانون مؤقت رقم ( ۱۹ ) لسنة ۱۹۸۰

قانون تصديق اتفاق قرض تنفيذي

الصندوق العراقي للتنميــة الخارجيـة وحكومة المملكة الاردنيـــة الهاشمية لتمويل مشروع المرحلة الاولى من طريق الازرق ــ العقبة

المادة ١ – يسمى هذا القانون ( قانون تصديق اتفاق قرض تنفيذي بين الصندوق العراقي للتنمية الحارجيــة وحكومة المملكة الاردنية الهاشمية لتمويل مشروع المرحلة الاولى من طريق الازرق - العقبة لسنة ١٩٨٠ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

المادة ٢ – يعتبر الاتفاق الملحق بهذا القانون والمعقود بين الصندوق العراقي للتنمية الحارجية وحكومة المملكة الاردنية الهاشمية صحيحاً ونافذا بالنسبة لجميع الغايات المتوخاه منه .

المادة ٣ ـــ رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

# الحسين بن طلال

وزیــــر دولــــة

194./4/4.

رئيس الوزراء ووزير الدماع

وزير دولة لشؤون رئاسة

المهندس على السحيمات

الوزراء ووزير النتل

وزيــــر

وزير العمل ووزير الانشاء والتمهير ووزير التنبية الاجتماعية بالوكالــة عمسر النابلسي

الدكتور ممد عضوب الزبن

وزير الزراعــة ووزير دولــة لشــؤون رئامــة الوزراء سليمان عـــرار

نجيب ارشيدات

الدكتور قاسم الريماوي وزيسر التربيسة والتعليم الاشغال العامة الدكتور محمد نوري شفيق معن أبو نسوار

وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية كامسل الشريف

الدكتور موغق الفواز

وزير الاعلام ووزيسر الثقامة والشباب بالوكالة **الدكتور سعيد التل** الداخلية

الدكتور زهير ملمس

وزيسسر: المشاعة والتجارة ألمهندس علي النسور

# اتفاق قرض تنفيذي

الصندوق العراقي للتنمية الحارجية وحكومة المملكة الاردنيــة الهاشمية

لتمويل مشروع المرحلة الاولى من طريق الازرق ـــ العقبة

# اتفاق قرض تنفيذي

تنفيذا لاحكام المادة السابعة من اتفاقية التعاون الاقتصادي والغني الموقعة بين حكومة الجمهورية العراقية وحكومة المملكه الاردنية الهاشمية بتاريخ ١٩٨٠/٥/١ .

وبما ان غرض الصندوق العراقي للتنمية الحارجية هو الاسهام في تمويل جزء من خطط التنمية لانشاء وتوسيع أو تطوير المشروحات الانمائية في الاقطار العربيه والبلدان الناميــة عن طريق مدها بالقروض اللازمة بشروط ميسرة وفقا لاحكام قانون تأسيس الصندوق رقم (٧٧) لسنة ١٩٧٤ ونظمه والتعليمات الصادرة بموجبه والتعديلات الصادرة بهذا الشأن.

فقد تم الاتفاق بـين حكومـة المملكة الاردنيــة الهاشميه ( وتسمى فيما يلي بالمقترض ) والصندوق العراقي للتنمية الخارجية ( ويسمى فيا يلي بالصندوق ) ويقدم فيه الصندوق قرضا الى المقترض لتمويل مشروع المرحلـــة الأولى من طريق الازرق — العقبه وفقا للتفصيل المثبت في الفقرة (١) من المادة الثانية من هذا الاتفاق، وذلك بالمشروط والاوضاع المبينة في الاتفاقية الحكومية المشار اليها اعلاه وقانون ونظام وتعليات الصندوق والاحكام المبينة ادناه وكما يأتي : ــ

# المسادة الاولى

# التعساريسف

يكون للمصطلحات التالية حيثًا وردت في هذا الاثفاق المعني المبين ازاء كل منها :

الاتفاقية الحكومية : ــ تعنى الاتفاقيــة الموقعة بين حكومتي الطرفين المشار اليها اعلاه وما يدخـــل على الاتفاقية من بروتوكولات ملحقة بها او اية تعديلات تدخل عليها من وقت الاخر .

اتفساق قرض : يعني هذا الاتفاق التنفيذي الموقع بين الصندوق العراقي للتنمية الخارجية (المسمى فيايلي بالصندوق) وحكومة المملكة الاردنية الهاشمية (المسماة فيا يلي بالمقترض) والملاحق والجداول الملحقة بها وأية تعديلات يتفق حليها الطرفان .

يعنى المشروع او المشروعات او الدراسات اولالتزامات او الحدمات الموصوفة في الجدول رقم المشسروع (١) من هذا الاتفاق او حسباً يعدل هذا الوصف من وقت لاخر باتفاق الطرفين .

بضاعة او بضائع : تعنى المواد والمعدات والالات والادوات والحدمات المطاوبة للمشروع ونفقات استيراد تلك البضائع الى دولة المقترض .

تاريخ النفساذ العاشرة ( فقرة ٣) ادناه .

وزير الشؤون البلدية والتروية والبيئة الدكتور جمال الشاعر

Chamica 1: 6

المركزي العراقي : يعني البنك المركزي العراقي وعنوانه : بغداد : شارع الرشيد ص . ب٢٤ تلكسرةم٢٢٠٣ و٢١٧٤ المادة الثانيسة

# القرض ، القائدة ، التكاليف الاخرى ، السداد ، مكان السداد

- ١ \_ يوافق الصندوق على اعطاء المقترض قرضا لايزيد عن ( ١٥ ) خمسة عشر مليون دينار عراقي
- منتح طريق الازرق الموقر سحاب الجويدة بطول ٩٠ كبلومتر ( بما في ذلك توسيع وتحسين مثلث طريق الموقر الزرقاء –الازرق ( الازرق الشالي ) بما لا يزيد عن ( ٨ ) ثمانية ملابين ديهنار عراقي .
- ب . توسيع وتحسين واكمال انشاء ( ٤١ ) كيلو متر بين مفرق رم والعقبه وبعرض مسربين بما لا يزيد عـــن نصف مليون دينار عراقي .
- ب منح طریق الجویدة ــ المنزل بطول ۱۰۰ کیلو متر (ویمثل جزءا من طریق الجویدة ــ معان) بمـــا
   لایزید عن ستة ملاین ونصف الملیون دینار عراقی
- للتزم المقترض بان يدفع فائدة سنوية مقدارها ( ٥ر٢ ٪ اثنان ونصف بالمائه ) عن جميع المبالغ المسحوبة من
   القرض وغير المسددة ، يبداء سريان الفائده بالنسبة لكل مبلغ من تاريخ الدفع الفعلي .
- ٣ ــ يلتزم المقترض بدفع نصف الواحد بالمائة (٥٥٠٪) سنويا عــن المبالغ المسحوبة مــن القرض وغير المسددة
   لمواجهة تكاليف ادارة القرض .
- ٤ ــ في حالة قيام الصندوق باصدار تعهد نهائي غير قابل للرجوع فيه بناء على طلب المقترض تطبيقا لنص الفقرة (٢) من المادة الرابعة يلتزم المقترض بدفع نصف الواحد بالمائة (٥٠٠٪) سنويا عـــن اصل المبلغ الباقي يغير سحب الصادر عنه تعهد الصندوق النهائي غير القابل للرجوع فيه .
- اذا تأخر المقترض عن سداد القرض والفوائد والتكاليف الاخرى المبيئة آنفاً يلتزم بتسديد فوائد تأخيرية عن ذلك وتحتسب بنسبه ٨٪ ثمانية بالمائة ( اضافة الى فوائد وتكاليف اخرى ) من تاريسخ استحقاق القسط او الفائسده الاخرى لغاية التسديد الفعلي مع عدم الاخلال بأي نص من النصوص الاخرى في هذا الاتفاق .
- ٦ \_ تحتسب الفائدة والتكاليف الاخرى المبيئة آنفا على اساس ان السنة ٣٦٠ يوما مقسمة الى ١٢ شهر كل منها ٣٠ يوما

اللازمة فيه استنادا الى اشعارات الصندوق او من يخوله .

- لغرض المقترض بأن يسدد اصل المبلغ المسحوب من القرض وفقا لجدول السداد رقم (٣) من هسلما الاتفاق .
   لغرض تسجيل وتسوية المعاملات الحسابية والمصرفية التي يقتضيها استعمال القرض وتسديده مع فوائده وتكاليفه يقوم الصندوق او من يخولسه بفتح الحسابات التاليسة في سجلاته بالدينسار العراقي باسم حكومة المملكة الاردنية الهاشمية ويقوم البنك المركزي الاردني نيابة عن المقترض بفتح حسابات مقابلة في سجلاته وتجري القيود
- أ ــ حساب القرض الممنوح الى حكومة المملكة الاردنية الهاشمية بموجب هذا الاتفاق ويقيد فيه مدينا المبالخ المسحوبة من القرض كما يقيد فيه دائنا مبالغ الاقساط المسددة .
- ٩ تتم دفعات القرض المشار اليه في هذا الاتفاق من قبل الصندوق عن طريق المركزي العراقي الى البنك المركزي الاردني او اي بنك اخر يتفق علية الطرفان بعد استيفاء الشروط الواردة في هذا الاتفاق على ان لايزيد مجموع المبالغ المحولة من مبلغ القرض الممنوح. ويتم قلب مبالغ العملات الاجنبية المدفوعة الى الدينار العراقي وقد سعر البيع المعلن من قبل المركزي العراقي يوم اجراء التحويل

- ١٠ يعد الصندوق او من يخوله في ٣٠ حزيران و ٢١ كانون الاول من كل سنة كشف حساب تفصيلي بالمبالغ المسحوبة على القرض خلال تلك الفترة ويرسله الى البنك المركزي الاردني الذي يقوم بتاييد صحة هذه المبالغ او تبيان ملاحظاته ان وجدت خلال مدة شهر من تاريخ تسلمه هذا الكشف وبعكسه تعتبر المعلومات الواودة في الكشف صحيحة .
- ١١ يبدأ بسداد القرض من قبل المقترض اعتبارا من ١٩٨٥/٧/١ بالعملات الاجنبية القابلة للتحويل التي يختارها المركزي العراقي بما يعادل المبلغ المستحق بالدينار العراقي بموجب الاسعار المعلنة من قبله وفـــق سعر الشراء في يوم الاستحقاق وذلك بعشرين قسط نصف سنوى متساوي ينتهي آخرها في ١٩٩٥/١/١ وفقا لجدول السداد رقم (٣) من هذا الاتفاق.
- ١٣ تقدم وزارة المالية الاردنية كتاب ضمان الى الصندوق وفقا للصيغة المرفقة بهذا الاتفاق تضمن فيه تسديد مبلغ القرض وفوائده وتكاليفه في مواعيد استحقاقها وفقا لنصوص هذا الاتفاق ولحين انتهاء كافة الالتزامات الناشئة عنه وتقدم وزارة المالية كتاب الضمان قبل دخول هذا الاتفاق حيز النفاذ ويكون هذا الضمان اضافه الى التزام حكومة المملكة الاردنية الهاشمية الوارد في هذا الاتفاق .
- ١٤ يحق للمقترض بعد دفع جميع الفوائد والتكاليف المستحقة ان يسدد الى الصندوق قبل ميعاد الاستحقاق اصل جملة المبالغ المسحوبة من القرض وغير المسددة حتى تاريخه ، او اي قسط من اقساط السداد ، وفي الحالسة الاخيرة يكون السداد من آخر اقساط القرض استحقاقا .
- ١٥ ان اصل القرض والفوائد، والتكاليف الاخرى المبينة في هذا الاتفاق تكون واجبة السداد في الجمهورية المراقية
   او في الاماكن التي يحددها الصندوق للسداد .

# المادة الثالثــة

- ١ يكون سحب جميع مبالغ القرض والوفاء بها ، وكذلك يتم حساب جميع المعاملات المتعلقة بهذا الاتفاق بالدينار العراق .
- ٢ ــ يقوم الصندوق او من يخوله بناء على طلب المقترض وعلى اعتبار انه يعمل في هذه الحالة بالوكالة عنه، بالحصول على العملات الاجنبية المختلفة التي تكون مطلوبة لدفع ثمن البضائع الممولة من القرض طبقا لنصوص الاتفاق ، او التي يكون قد دفع بها فعلا ثمن تلك البضائع .
- ويعتبر المبلغ المسحوب مـن القرض في هذه الحالة معـادلا لمقدار الدنـائير العراقيسة التي لزمت للحصول على العملة الاجنبية .
- ٣ عند سداد القرض ، او الفوائد ، او التكاليف الاخرى يجوز ان يقوم الصندوق او من يخوله بنساء على طلب المقترض وعلى اعتبار اله يعمل في هذه الحالة بالوكالة عنه بالحصول على الدنائير العراقية اللازمـــة للسداد ، مقابل دفع المقترض المبلغ اللازم للحصول حـــلى تلك الدنائير ، بعملـــة او عملات اجنبية يقبلهـــا الصندوق من وقت لاخر :

Chomics 36

لا يعتبر السداد قد تم طبقا لاحكام هذا الاتفاق الا من الوقت الذي يتسلم فيه الصندوق فعلا الدنانير العراقيسة و يمقدار ما يتسلمه منها .

٤ ـ كلا اقتضى لاغراض تطبيق هذا الاتفاق تحديد سعر عملة بالنسبة لعملة اخرى ، يقوم المركزي العراقي بتحديد
 ذلك السعر في ضوء ما ورد في المادة الثانية من هذا الاتفاق .

# المادة الرابعــة

# سحب مبالغ القرض واستعالـــه

- إ يخصص القرض لتغطية الكلفة المقدرة للمشروع بحدود مبلغ القرض كما موضح في الجدول رقم ( 1 ) من هذا
   الاتفاق ويتعهد المقترض بتوفير المتبقي لضان اكمال المشروع ولا يجوز سحب مبالغ من القرض لتغطية نفقات سابقة على تاريخ ١٩٨٠/٦/١ او اي تاريخ آخر يتفق عليه الطرفان .
- ٣ عندما برغب المقترض في ان يسحب اي مبلغ من القرض ، او ان يصدر الصندوق تعهدا كتابيا نهائيا غير قابل المرجوع فيه تطبيقا للفقرة السابقة ، يقوم المقترض بتقديم طلب سحب كتابي بالشكل الذي يطلب الصندوق ومحتويا على البيانات والتعهدات التي يتطلبها ( او طبقا للنموذج الذي يعده الصندوق ) . وكل طلب يقدم الى الصندوق الاخد ضهانه النهائي غير القابل للرجوع فيه يعتبر بمثابة طلب سحب مبالغ من القرض .
- وطلبات السحب والمستندات اللازمة التي سيرد النص عليها فيما بعد يجب ان تقدم مباشرة عقب انفاق المبالغ المقدمة عنها على المشروع الا اذا ـــ اتفق المقترض والصندوق على خلاف ذلك .
- على المقترض ممثلا بالمجلس القومي التخطيط في الاردن ان يقدم الى الصندوق المستندات المثبنة لسلطة الشخص
   او الاشخاص الذين يخولون سلطة التوقيع على طلبات السحب مع نماذج لتواقيعهم مصدق عليها ، وفي حالة تعددهم يوضح المقترض ما إذا كانوا مفوضين في التوقيع كلا على انفراد او مجتمعين .
- على المقترض أن يقدم الى الصندوق المستندات والادلة المؤيدة لطلبات السحب على النحو الذي يطلبه الصندوق
   ويحق للصندوق أن يطلب أية مستندات أو ادلة أخرى سواء كان ذلك سابقا أو لاحقا لاجازة المسدوق للسحب
   موضوع الطلب.
- ٦ يجب ان تكون طلبات السحب والمستندات والادلة المؤيدة لها مستوفاة من حيث المضمون والشكل لاثبات ان المقترض له الحق في ان يسحب من القرض المبالغ المطلوبة وان المبالغ التي ستسحب ستستعمل فقط للاغراض المحدودة والمنصوص عليها في هذا الاتفاق .
- ٧ مع مراعاة الفقرة (١) من هذه المادة يلتزم المقترض بأن لا يستعمل المبالغ التي تسحب من القرض الا لتمويل التكاليف الفعليسة للبضائع والاعمال اللازمسة لتنفيذ المشروع المبين في وثائقه (الشروط والمواصفات العامسة والتصاميم والخرائط والجداول المرفقة). او المبينة في الجدول رقم (٥) من هذا الاتفاق.

- باتزم المقترض باستعال المشروع وفقا للاغراض المخصص لها والمذكورة في وصف المشروع في الجدول رقم (١)
   ولا يجوز تغيير ذلك دون الموافقة المسبقة للصندوق .
- ١٠ يقوم الصندوق بدقع المبالغ التي يثبت حق المقترض في سحبها من القرض سواء الى المقترض او لاذنـــه وامره.
   في حالة حصول تاخير في سحب اي مبلغ من القرض يقوم المقترض من جانبه بتسديد الدفعات المطلوبة ويقوم الصندوق بتسديدها في وقت لاحق مع عدم الاخلال باي نص من النصوص الاخرى الواردة في هذا الاتفاق.
- ١١ يلتزم المقترض باشعار الصندوق عن مبالغ السحوبات المتوقعة من الفرض للسنة الماليه المقبلة المبتدئة في ١ كافون الثاني سنوياً.
- ١٢ ينتهـي حق المقترض في سحب مبالغ من القرض بتاريخ ١٩٨٣/١٢/١ او اي تاريخ آخر يثفق عليه الطرفان ج

# المادة الخامسة

# احكمام خماصة بتنفيك المشروع

- ١ يقوم المقترض ممثلا بالمجلس القومي المتخطيط بوضع حصيات القرض لدى البنك المركزي الاردني او اي بنك
   آخر يتفق عليه الطرفان تحت تصرف وزارة الاشغال العامة او اية جهة حكومية اخرى تتولى التعاقد على تنفيذ المشروع وذلك بالاوضاع والشروط التي يوافق عليها الصندوق.
- ٢ ــ يتم ارساء المقاولة لتنفيذ المشروع بالاتفاق مع الصندوق مع مراعاة التزام المقترض يتعيين جهة استشسارية ذات
   خودة وكفاءة.
- ٣ ـ يلتزم المقترض بان يقوم بنفسه او بالواسطة بتنفيذ المشروع طبقا للمعايير الاقتصادية للاسس الهندسية والمسالية
   السليمة بالتشاور مع الصندوق دون ان تترتب عليه اية التزامات اضافية نتيجة لللك.
- ٤ ــ يستمر المقترض في تنفيد المشروع بموجب العقود السارية عند التوقيع على هذا الاتفاق ويتم ادخال اي تعديالات
   على هذه العقود او ابرام اي عقود جديدة بموافقة الصندوق مع مراعاة العروض التنافسية في ابرام العقود.
- و حالة ما اذا قامت اسباب تدعو الى الاعتقاد بأن المبالغ المخصصة لتمويل المشروع لاتكفي لمواجهة التفقات المقدرة لتنفيذه ، يلتزم المقدرض بتوفير التمويل الكافي من العمالات المحلية والاجنبية وان يقوم فورا بعمال الترتيبات التي يوافق عليها الصندوق ، والتي تكفل توفير المبالغ اللازمة لمواجهة تلك النفقات .
- ٣ ــ يقدم المقترض للصندوق جميع الدراسات والتصاميم والمواصفات التفصيلية ومواعيد التنفيذ الحاصة بالمشروع ،
   وذلك بمجرد اعدادها ، كما يعلم المقترض الصندوق اولا بأول بأي تعديل مهم يدخله على اي منهما في المستقبل.
   وكل ذلك على النحو المفصل الذي يطلبه الصندوق من حن لاخر.
- ٧ يقدم المقترض الى الصندوق نسخا من وثائق المناقصة الحاصة بالمشروع ويرسل الى الصندوق كافة التفاصيل الحاصة بتحليل العطاءات المقدمة لتنفيذ المشروع الاخذ موافقة الصندوق قبل الاحالة النهائية.
- ٨ ــ يلتزم المقترض بتسليم الاراضي التي ستم عليها اعمال المشروع الى المقاول عند الاحالة عالية من اية عقبات مالية او قانونية .

# Jan Constant

## المادة السادسة

# الضرائب والقيود ــ حصانات وامثيازات الصندوق

- يلتزم المقترض بان يسدد اصل القرض والفوائد والتكاليف الاخرى بالكامل ، دون اي خصم ومع الاعفاء التام من اي ضرائب او رسوم او مصاريف بموجب قرانين المقترض او المطبقة في اقليمه سواء في الحاضر او في المستقبل ، ويسرى الاعفاء التام من الضرائب او الرسوم او المصاريف الاخرى على جميع معاملات الصندوق وموجوداته ودخله في الدولة المقترضة ، يتحمل المقترض ذلك على حسابه في حالة تحقق اي من هذه الضرائب او الرسوم او المصاريف .
- ٧ \_ يكون هذا الاتفاق والتصديق عليه وتسجيله اذا اقتضى الامر ذلك ، معفيا من اية ضرائب او رسوم اومصاريف مفروضة بموجب قوانين المقترض او مطبقة في اقليمه سواء في الحاضر او في المستقبل. ويقوم المقترض على نفقته بدفع اى ضرائب او رسوم او مصاريف قد تكون مستحقة بموجب قوانين الدولة او الدول التي يجوز سداد القرض بعملتها.
- س يكون سداد اصل القرض ، والفوائد والتكاليف الاخرى ، معفيا من جميع قيود التحويل الحارجي المفروضة عوجب قوانين المقترض او المطبقة في اقليميه سواء في الوقت الحاضر او في المستقبل كما يلتزم المقترض بتسهيل معاملات الصندوق المتعلقة بالتحويل الحارجي وتسهيل اجراءات التحويل المباشرة او غير المباشرة التي تنشأ من العقد او بسبه .
- پتعهد المقترض بان لا يتمتع اى قرض خارجي آخر باولوية على قرض الصندوق و فوائده و تكاليفه الا في الحدود
   التى يرتضيها الصندوق .
- تعتبر جميع مستندات وسجلات ومراسلات الصندوق وما شابهها سرية بحيث تتوفر للصندوق الحصانة التامة
   وخاصة بالنسبة لمراقبة المطبوعات وتفتيشها .
- ٣ ــ تتمتع كافة موجودات واصول ودخل الصندوق في اقاليم المقترض بالحصانة من قوع الملكية والمصادرة والحجز والاستيلاء والحراسة او اي اجراء يقيد حرية الصندوق في التصرف بموجوداته خلافا لهذا الاتفاق .
- ٧ -- مع عدم الاخلال بالتزامات الصندوق بموجب هذا الاتفاق لايتحمل الصندوق اية مسؤولية تجاه الاطرافالثالثة
   بسبب العقود المعقودة بين المقترض وهذه الاطراف او التصرفات او الوقائع التي قد تحدثت بينهم .

# المادة السابعة

# الغاء القرض ووقف السحب منه

- ١ يجوز للمقترض بأخطار يوجهه الى الصندوق ان يلغي اي جزء من القرض يكون باقيا دون سحب ، على انه
   لا يجوز للمقترض ان يلغي اي جزء من القرض يكون الصندوق قد اصدر عنه تعهدا نهائيا غير قابل للرجوع فيه
   طبقا للفقرة (٢) من المادة الرابعه من هذا الاتفاق .
- اذا حدثت ابة واقعة من الوقائع الاتبة ، واستمرت قائمة « يحق للصندوق بموجب الحطار الى المقترض أن يوقف سحب اي مبلغ من القرض : -
- أ- اذا لم يقم المقترض بالوفاء كليا او جزئيا بالتزماته بسداد اصل القرض او الفوائد او التكاليف الاخرى ، او اي مبلغ يستحق بموجب هذا الاتفاق او اي اتفاق تمويلي آخر بين المقترض والصندوق .
- ب ب اذا اخفق المقترض كليا او جزئيا بتنفيذ احكام هذا الاتفاق وشروطه او غير من طبيعسة المشروع دون موافقة الصندوق :

- بتعهد المقترض بمنح كافة التسهيلات اللازمة لاستبراد المعدات والبضائع والحدمات التي تتطلبها اعمال تنفيد المشروع وصيانته بما في ذلك اعطاء الاولوية في مجالات النقل والتخليص.
- ١١- يتعهد المقترض بتوفير الامكانيات اللازمة لتقوية ودعم الكفاءة الفنية والادارية للجهة المشرفة على تنفيذ المشروع الدارع المقترض بمسك سجلات وافية، يمكن بواسطتها تعيين البضائع التي تم تمويلها من القرض، وبيانا ستخدامها في تنفيذ المشروع وتتبع تقدم المشروع ( بما في ذلك تكاليفه ) طبقا للاسس المحاسبية المتعارف حديها ولتعليات المركز المالي للادارة او المؤسسة التي تقوم بتنفيذ المشروع وعماياتها ، ويلتزم المقترض بتمكين مندوبي الصندوق من الاطلاع على سير العمل في تنفيذ المشروع وادارته والبضائع الممولة من القرض وجميع السجلات والمستندات المتعلقة بالمشروع ، كما يلتزم المقترض بأن يهيء لمندوبي الصندوق المعتمدين جميع التسهيلات الكفيلة بتحقيق
- او بالبضائع او بالمشروع ، او بالمركز المالي للادارة او المؤسسة القائمة بالمشروع ، او بأدارتها واعمالها. وتنفيذا لللك يقدم المقترض للصندوق تقريرا مفصلا كل ثلاثة اشهر اعتبارا من تاريخ البدء في تنفيذ المشروع او السحب من القرض ايهما اول ، يوضح فيه ماتم تنفيذة في الفترة السابقة ومدى مطابقة ذلك البرنامج العمل المقرر، كما يلتزم المقترض بالاستمرار بموافاة الصندوق بالمعلومات الكافية عن سير المشروع حتى الوفاء الكامل بمبلغ القرض وفوائده .

الكشف الموقعي ، ويلتزم بان يوفر لمندوبيالصندوق جميع البيانات والمعلومات المتعلقة بانفاق حصيلة القرض،

- ١٢ سفمن المقترض بأن يضفي على ممثلي الصندوق الذين توكل اليهم مهام ذات علاقة بالقرض في اقليـــم المقترض
   حصانات مماثلة للحصانات الممنوحة للبعثات الدبلوماسية.
- ١٣ يلتزم المقترض بأن يقوم بنفسه او بالواسطة بادارة المشروع وصيانته ، وكذا بأداره وصيانة المرافق غير الداخلة في المشروع والمناسس المندسية والمالية السليمة والمشروع ولكنها لازمة لكي يعطي اكبر فائدة ويعود بأكبر نفع، وذلك وفقاللاسس الهندسية والمالية السليمة واحكام القوانين النافذة فيما يتعلق بصيانة ومتانة المشروع .
- ١٤ يتعاون المقترض والصندوق تعاوناً وثيقاً يكفل تحقيق اغراض المقرض ، ولهذه الغاية يجرىالمقترض والصندوق بين حين وآخر بواسطة مندوبيهما مشاورات عن المسائل المتعلقة باغراض القرض واستمرار سداد اقساطه بانتظام ويلتزم المقترض بأن يقوم بأخطار الصندوق فورا بأى عامل من شأنه ان يحرقل تحقيق اغراض القرض ( بما في ذلك زيادة تكاليف المشروع في المستقبل وزيادة ملموسة عن التقرير الحالي ) او ينطوى على تهديد ذلك .
- ١٥ يم تنفيذ المشروع وادارته بواسطة هيئة اوادارة او مؤسسة يختارها المقترض بالتشاور مع الصندوق تعمل طبقا لانظمة وقواعد كفيلة لتحقيق اغراض المشروع . يقوم المقترض باخطار الصندوق مسبقا ، في ظل روح التعاون المشترك القائم بين الطرفين باي اجراء مقترح لتغيير النظم الاساسية في ظل روح التعاون المشترك القائم بين الطرفين باي باي اجراء مقترح لتغيير النظم الاساسية للجهة القائمة بالمشروع او لتعديل القواعد والانظمة الحاصه بها ، بشكل بأي اجراء مقترح لتغيير النظم الاساسية للجهة القائمة بالمشروع او لتعديل القواعد والانظمة الحاصه بها ، بشكل يؤثر في تحقيق اغراض المشروع مع اعطاء الصندوق الفرصة الكافية لتبادل الرأى بشأن الاجراء المقترح .
- ١٦ يقوم المقترض بنفسه او بالوساطة بالتأمين على جميع البضائع الممولة من القرض ، ضد المخاطر المتعلقة بشرائها ونقلها وتسليمها في موقع المشروع لدى شركة التأمين الوطنية العراقية او شركة اعادة التأمين العراقية كلما امكن ذلك او لدى شركات تأمين معتمدة وبالمبالغ التي تتفق والعرف التجارى السليم . واذا كان مبلسغ التعويض المستحق بناء على هذا التأمين غير قابل للتحويل الحريقوم المقترض بتوفير العملات الاجنبية اللازمة بما يعادل هذا المبلغ اما بنفس العملة التي تم بها شراء البضائع او اية عملة الحرى قابلة للتحويل الحر .
- ١٧ ـــ يلتزم المقترض بأن يتخد بنفسه أو بالواسطة كل اجراء وعمل لازم لتنفيذ المشروع وبان لايقوم بأى عمل وان لايسمح في القيام بأي عمل من شأنه عرقلة أو أعاقة تنفيذ المشروع أو تطبيق أي نص من نصوص الاتفاق.

# Cho in the state of the state o

# المادة الثامنــة قواعد الزام هذا الاتفاق ، عدم ممارسة الحقوق ، التحكيم

- ١ تكون حقوق والتزامات كل من الصندوق والمقترض المقررة بموجب هذا الانفاق ، صحيحة ونافذة طبقا لاحكامه ، دون اعتداد بما قد يخالفها من احكام القوانين المحلية للمقترض : ولا يحق لاي من الطرفين ان يحتج او يتمسك في اي مناسبة من المناسبات، بأن اي حكم من احكام هذا الاتفاق غير صحيح او غير نافذ استنادا الى الى سب كان .
- كما ان اى تصرف عن احد الطرفين ازاء اخلال الطرف الاخر بالنزام من النزاماتـــه ، لن يترتب عليه المساس او الاخلال بما له من حق او سلطة او جزاء يخوله له هذا الاتفاق .
- ٣ ـــ يسعى الطرفان الى تسوية اي خلاف او مطالبة بشأن هذا الاتفاق عن طريق الاتفاق الودي بينهما ، فاذا تعذر
   الاتفاق قدم النزاع او الادعاء الى التحكيم طبقا للاحكام المنصوص عليها فيا يلي : --
- أ \_ تشكل هيئة التحكيم من ثلاثة محكمين ، يعين المقترض احدهم ويعين الصندوق المحكم الشاني ويعين المحكم الثالث المرجع باتفاق الطرفين ، وفي حالة استقالة اى محكم او وفاته او عجزه عن العمل يعين محكم بدله بتفس الطريقة التي عين فيها المحكم الاصلي ، ويكون للخلف جميع سلطات المحكم الاصلي وعليه ذات ماحاته
- ب\_ تبدأ اجراءات التحكيم بإخطار يوجهه احد الطرفين الى الطرف الاخر مشتملا على بيان واضح بطبيعــة النزاع او الادعاء المراد عرضه على التحكيم وطبيعة الطلبات المراد الحكم بها ، واسم المحكم المعين من قبل طالب التحكيم ، ويجب على الطرف الاخر خلال ثلاثين يوما من ذلك الاخطار ان يخطر طالب التحكيم بإسم المحكم الذي عينه فإن لم يفعل الامين العام لجامعة الدول العربية بناء على طلب طالب التحكيم ب
- ج اذا لم يتفق الطرفان على تعيين المرجح خلال ستين يوما من بدء اجراءات التحكيم جاز لاي من الطرفين
   ان يطلب من الامين العام لجامعة الدول العربية تعيين المرجح .
- د ـ تنعقد هيئة التحكيم ولاول مرة في الزمان والمكان اللذين بمددهما المرجح ، ثم تقرر الهيئة بعد ذلك مكان
  انعقادها ومواعيده .
- هـ تضع هيئة التحكيم قواحد اجراءاتها لتتيح فرصة عادلة لسماع اقوال كل من الطرفيين وتفصل حضوريا او غيابيا في المسائل المعروضة عليها وتصدر قراراتها بأغلبية الاصوات ويجب ان يصدر قرارها كتابة وأن يوقع عليه اغلبية الاعضاء على الاقل وتسلم صورة منه لكل من الطرفين ويكون قرار هيئة التحكيم الصادر وفقا لاحكام هذه المادة نهائيا ويجب على الطرفين الاذعان له وتنفيذه.
- و ... يحدد الطرفان مقدار اتعاب او مكافآت المحكمين وغير هم من الاشخاص الذين يكلفون بالاعمال والاجراءات المتعلقة بالتحكيم ، فاذا لم يتفق الطرفان على مقدار تلك الاتعاب او المكافآت قبل انعقاد هيئة التحكيم ،

- ج قيام الصندوق بإخطار المقترض بأنه قد اوقف السحب طبقا لاتفاق تمويلي آخر يكون قاتما بين المقترض والصندوق بسبب عدم تنفيذ المقترض احكامه وشروطه .
  - قيام ظروف اسثنائية تعدر معها إن يقوم المقترض بتنفيد التزاماته في هذا الاتفاق .
  - ه \_ ويكون لقيام اية واقعة من الوقائع المتقدمة قبل نفاذ هذا الاتفاق مثل قيامها بعد نفاذه .

يبقى حق المقترض في ان يسحب اي مبلغ من القرض موقوفا كليا او جزئيا حسبالاحوال والى ان ترول الواقعة او الوقائع التي ادت الى وقف السحب ، او الى ان يقوم الصندوق باشعار المقترض باعادة حقه في السحب ، على انه في حالة توجيه الصندوق الى المقترض مثل هذا الاشعار ، يعود للمقترض حقه في السحب محددا بالقدر ومقيدا بالشروط المبينة في الاشعار ، كما ان توجيه الصندوق لمثل هذا الاشعار لا يؤثر على اي مسن حقوق الصندوق ولا يخل بالجزاء المترتب ازاء اي واقعة من الوقائع المنصوص عليها في هذه المادة مما قد يطرأ في تاريخ لاحق .

- ٣ في حالة قيام واقعة من الوقائع الواردة بالفقرة (٢) (أ) من هذه المادة واستمرت قائمة لمدة ثلاثين يومسا بعد قيام الصندوق بتوجيه الحطار الى المقترض او في حالة قيام واقعة من الوقائع الواردة بالفقرات (٢) (ب) (ج) (د) من هذه المادة واستمرارها قائمة لمدة ستين يوما بعد قيام الصندوق بتوجيه الحطار الى المقترض ، يحق للصندوق حينئل او في اي وقت لاحق تكون فيه هذه الواقعة وتلك ما زالت قائمة ، ووفقا لما يراه ، ان يقرر ان المبلغ المسحوب مسن القرض قد اصبح مستحقا وواجب الاداء فورا ، وبنساء على ذلك يصبح اصل القرض مستحقا وواجب الاداء فورا ، وبنساء على ذلك يصبح اصل القرض مستحقا وواجب الاداء فورا ، بصرف النظر عن اي نص آخر في هذا الاتفاق يخالف ذلك .
- ٤ اذا ظل حق المقترض في سحب اي مبلخ من القرض موقوفا لمدة ثلاثين يوما او اذا بقي مسن القرض جزء لم يسحب بعد تاريخ انتهاء السحب المحدد في الفقرة (١٢) من المادة الرابعة من هذا الاتفاق ، فإنه يجوز للصندوق ان يشعر المقترض بانهاء حقه في سحب المبلغ الباقي ، بعد مضي اسبوع من اشعار المقترض برقيا ، وبتوجيه هد الاشعار يعتبر القرض ملغيا بالنسبة لذلك المبلغ .
- اي الغاء للقرض من جانب الصندوق او ايقافه لحق المقترض في السحب لا ينطبق على المبالغ الصادر عنها مـن
   اللصندوق تعهد نهائيا غير قابل للرجوع فيه وفقا للفقرة ( ٢ ) من المادة الرابعة الا اذا تضمن التعهد لصا صريحا
   بخلاف ذلك ومع مراعاة المواد المذكورة في اعلاه .
  - ٣ تخصم المبالغ الملغية من القرض خصما نسبيا من اقساط السداد وذلك بنسبة الاقساط الى بعضها .
- ٧ فيما عدا ما نص عليه في هذه المادة . الظل جميع احكام هذا الاتفاق ونصوصها صارية المفعول بكامل قوتها ،
   على الرغم من الغاء القرض او ايقاف السحب .
- ٨ اذا وقعت اية اعمال او احداث من شأنها ان تعرض المشروع الى الهلاك او العيب الكلي او الجزئي او ادت الى تعلم الاستفادة من المشروع لاي سبب من الاسباب فإن ضمان الهلاك او تعملر الاستفادة يكون على المقترض حيث يبقى ملتزما بسداد كامل مبلغ القرض وفوائده والتكاليف الاخرى وفقا لاحكام هذا الاتفاق بغض النظر عن سبب المحاطر او الافعال التي الدي المدولة بالتأمين.

يجرز لكن من التمرض والصندوق طلب اعادة النظر في هذا الاتفاق كلما دعت الحاجة لذاك وبأتفاق الطرفين .

# المادة العاشرة

# نفاذ الاتفاق وانتهاءه

- ١ يصبح هذا الاتفاق نافذا اذا قدمت الى الصندوق ادلة مقبولة لدبه تدال بأن هذه الاتفاقيه قد ابر مت من جانب المقترض بناءعلى تفويض قانوني وانه تم التصديق عايها بةانـون على النحـو اللازم قانـونا وانه صحيح وملزم للمقترض طبقا لاحكامها وان كافة الرِقائع التي نص عليها في هذا الاتفاق كشروط للنفاذ قد تحققت .
- ٢ ــ يقدم المقترض الى الصندوق جزء من الادلة المنصوص عليها في الفقرة السابقة فتوى قانونيـــة حكومية مختصة • تبولة للصندوق يوضح فيها بأنه تم التصريح بهذه الاتفاقية او التصديق عليها من جانب المقرض كما تم التوقيع عليه نيابة عنه على الوجه الصحيح وانه ملزم للمةمرض طبقا لاحكامه .
- ٣ ــ اذا وجد الصندوق ان الادلة المقدمة من المقترض على نفاذ الانفاق مستوفاة وبعـــد اكمال الاجراءات عليها في قانونه قام بأرسال بر قيةالى المقترض بأن هذا الاتفاق اصبح نافذا، ويبدأ نفاذ الاتفاق من التاريخ المحدد في البرقية .
- التوقيع على هذا الاتفاق او حتى انهاء اي مدة امتداد اخرى لهذه المهلة يتفق عليها الطرفان يحق للصندوق في اي تاريخ لاحق ان ينهي هذا الاتفاق وجميع الحقرق والالتزامات المترتبة عليه فورا .
- ه ـ ينتهي هذا الانفاق وجميع حقوق والتزامات الطرفين المترتبة عليه عندما يتم تسديد المقترض لكامل القرض مع الفوائد المستحقة وكافة التكاليف الاخرى .
- ٦ حرر هذا الاتفاق بنسختين اصليتين باللغة العربية ، وتم التوقيع عليه في بغداد في هذا اليوم المصادف الثالث عشر من شهر ايار / ١٩٨٠ . بواسطة الممثلين المفوضين قانونا من جانب الطرفين .

الدكتور حنا عـــوده رثيس المجلس القومي للتخطيط

عن حكــومة المملكة الاردنية الهاشمية

قامت الهيئه بتحديد المقدار المعقول لها مراعية في ذلك كافة الظروف ، ويحتمل كل من الطرفين مصروفاته الخاصة التي انفقها في التحكيم ، بينها تقسم المصروفات الحاصة بهيئة التحكيم مناصفة بين الطرفين . وتبث هيئة التحكيم في المسائل المتعلقة بتوزيع هذه المصروفات بين الطرفين واجراءات وطريقة دفعها .

ز ـ تطبق هيئة التحكيم القوانين والانظمة السارية في الجمهورية العراقية وقواعد العدالة .

- ح ــ تعتبر نصوص التحكيم المنصوص عليها في هذه المادة بديلا لاي اجراء اخر لتسوية اي نزاع بين طرفي هذا الاتفاق والفصل في اي ادعاء من قبل احدهما على الاخر مما قد ينشأ في ظل هذا الاتفاق .
- ط ــ اخطار احد الطرفين للاخر بأي اجراء من الاجراءات المنصوص عليها في هذه المادة يتم بالطريقة والشكل المنصوص عليها في الفقرة (١) من المادة التاسعة .

# المادة التاسعـــة

# احكام متفرقسة

١ -- كل اخطار او طلب يوجهه احد الطرفين الى الاخر يجب ان يكون مكتوبا مع مراعاة ما ورد في الفقرة ( ٥ ) من المادة الحامسة ، وفيا عدا ماهو منصوص عليه في الفقرة ( ٢ ) من المادة العاشرة يعتبر مثل هذا الاخطار اوالطلب تاما على وجه صحيح اذا سلم باليد او بالبريد او بالبرق او بالبرقية ِ المباشرة ( التلكس ) الى الطرف الموجه له او في عنوانه ادناه او اي عنوان اخر يحدده بموجب اخطار الى الطرف الاخر .

عنوان المقترض : بواسطة المجلس القومي للتخطيط / عمان / الاردن

العنـــون البرقي :

التلكســـس : NPC JO :

عنوان الصندوق:

الصندوق العراقي للتنمية الحارجية الجمهورية العراقية ــ بغداد ــ ص . ب ۲۲۵۷

العنــوان البرقي : IFED BAGHDAD

2651 IFED IK

- ٢ يقدم المقترض الى الصندوق المستندات الرسمية المستوفاة التي تدل على صلاحية وتفويض الشخص او الاشخاص عن المقترض باتخاذ اي اجراء او التوقيع على اي مستند لهذا الاتفاق مع نماذج من توقيع كل منهم .
- ٣ أ يمثل المقترض في اتخاذ اي اجراء يقتضيه هذا الاتفاق ، وفي التوقيع على اي مستند يوقع عليــــه تطبيقاً له ، شخص ينيبه هنه بموجب تفويض كتابي رسمي .
- ب- يجب ان تكون الموافقة نيابة عن المقترض على اي تعديل او اضافة بموجب مستند كتابي يوقسع عليه ممثل المقترض المذكور، او اي شخص ينيبه عنه بموجب تفويض كتابي رسمي، وفق الفقرة (أ) اعلاه بشرط ان يكونرأيه ان التعديل او الاضافة تبررهما الظروف وليس من شأنهما ان يزيدا من التزامات المقترض زيادة كبيرة - ويتخذ توقيع ممثل المقترض على التعديل او الاضافة قرينة على انه ليس فيهما مايزيد التزامات المقترض زيادة كبيرة .

و \_ لاتعتبر العناوين المعطاة في هذا الاتفاق لمواده جزءا منها ويعتد بها في تفسير الاحكام الواردة فيه .

عن الصندوق العراقي للتنمية الحارحية الدكتور عبد الامير علي الانباري رئيس مجلس الادارة

# جدول رقم (١)

# وصف الطرق المشمولة بالقرض

# ١ – طريق الازرق-الموقر-سحــاب-جويـــدة

- ــ يعتبر هذا الطريق حيويا حيث انه يربط شبكة الطرق حول عمان بشبكة الطرق في المنطقة الشرقية والمؤ ديـــة الى الحدود العراقية .
  - يبلغ طول الطريق (٩٠) كيلو متر.
  - الكَلْفة التقديرية (٨) مليون دينار .
- ... يتضمن العمل انشاء طريق جديد بمرض مسربين بين الازرق والمدينة الصناعية قرب سحاب بطول حوالي ٨ ٨ كم ويعرض اربعة مسارب من الجويدة الى المدينة الصناعية وبطول ٨ كم.
- عرض التبليط لطريق ذات مسربين هو ۲۰ر۷م مع اكتاف بعرض ۳م من كل جانب وعرض التبليط للطريق
   ذات الاربعة مسارب هو ۲۰ر۷م لكل مسربين مع اكتاف خارجية بعرض ۳م وداخلية بعرض ۲۰ر۱م.

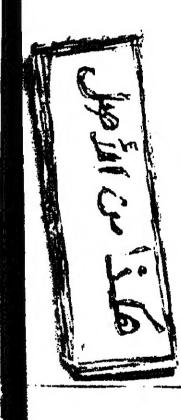
# ٧ – طريق جويدة – المنزل

- يعتبر هذا الطريق جزءا من الشريان الرئيسي الذي يربط عمان بالعقبة .
  - ییلغ طول الطریق (۱۰۰) کیلو متر.
  - الكَلفة التقديرية (٥ر٦) مليون دينار
- يتضمن العمل توسيع الطريق المبلط الحالي من مسربين الى ٤ مسارب بالنظر لزيادة حجم حركة المرور عليه.
- يجري حاليا اعداد الوثائق والمخططات وسوف يطرح العمل بالمناقصة ويؤمل المباشرة بالتنفيذ خلال الربع الاول
   من عام ١٩٨١ وانجازه في منتصف عام ١٩٨٣.

# ٣ – طريق العقبة ــ مفرق رم

- يكون هذا الطريق جزءا من الشريان الرئيسي الذي يربط عمان بالعقبة .
  - عيلغ طول الطريق (٤١) كيلو متر.
  - الكَلْفة التقديرية (٥ر٠) مليون دينار
- يتضمن العمل اكمال انشاء ١٠كم في منطقة اليم قرب العقبة لتصبح بمستوى الطرق الرئيسيـــة وبعرض مسربين
   مع انشاء خلطة اسفلتية لسطح الطريق ولمسافة ٤١ كيلو متر.
- ستم اعمال التوسيع من قبل أجهزة وزارة الاشغال العامة المباشرة. ويتم عمل الحلطة الاسفلتية بعطاء يحــــال الى احد المتعهدين .

يؤمل المباشرة بالتنفيذ خلال النصف الثاني من هذا العام وانهائه في الربع الاول من عام١٩٨١ .



# حدول رهم (۲)

# جدول المدفوعات للقرض الممنوح من قبل الصندوق العراقي

للتنمية الحارجية الىحكومة المملكة الاردنية الهاشمية

لمشروع الجزءالاول من طريق الازرق–العقبة

تاريخ نفاذ اتفاق القرض وفقا للمادة العاشرة من هذا الاتفاق

الدفعــة المتاريخ المبلغ بالدينار العراقي الملاحظـــات

تتم الدفعات من القرض وفقا لاحكام المادتين الثانية والرابعة من هذا الاتفاق وفي ضوء تقدم العمل في المشروع.

# صورة خطاب الضيان

الى / الصندوق العراقي للتنمية الحارجية

بغداد ـــ العراق

استنادا الى اتفاق القرض المعقود بتاريخ ١٣ أيار ١٩٨٠ بين الصندوق العراقي للتنمية الحارجية ( المشار اليه فيها يلي بالصندوق ) وحكومة المملكة الاردنية الماشمية ( المشار اليها فيما يلي بالمقترض ) والذي بموجبه وافق الصندوق على تقديم قرض الى المقترض بالدينار العراقي مقداره (١٥) خمسة عشر مليون دينــــار عراقي لتمويل المرحلة الاولى من طريق الازرق ـــ العقبة وفقا لشروط واحكام اتفاق القرض المذكور .

اننا وزارة المالية الاردنية نضمن بهذا للصندوق او من يخوله ضهانا نهائيا غير قابل للرجوع فيه وغير قابل للنقض وبلا قيد او شرط ان نسدد في الحال كافة اقساط اصل القرض والتكاليف والفوائد التأخيرية والمبالغ الاخرى المستحقة او التي تستحق على المقترض استنادا الى اتفاق القرض المذكور ووفقا لشروطه واحكامه وتعمهد أن نسدد هذه المبالغ فورا بالعملة والكيفية المنصوص عليها في اتفساق القرض الملكور كما لوكنا مدينين اصليين وليس مجرد كفلاً وان الاشعار المقدم الينا منالصندوق بالمبالخ المستحقة على المقترض وفقالاتفاق القرض يعتبر نهاثيا وملزما لكافة الاغراض

اننا وزارة المالية الاردنية نقر ايضا بأن التزاماتنـــا بموجب هذا الضيان سوف لاتتأثر ولا تنتفي بأي شكل من لاشكال من جراء اعطاء اية مدة اضافية او منح مهلة للمقترض لميا يتعلق باتفـــاق الفرض الملكور او من جراء اية تعديلات تحصل على اتفاق القرض.

ان خطاب الضهان هذا يعتبر ضهانا مستمرا حيث يبقى ويستمر بكامـــل قرته ونفاذه دون اعتداد بصحة ونفاذ والزام اتفاق القرض المذكور .

يعتبر خطاب الضهان هذا ثافذا فورا ويبقى نافذا لحين الايفساء الكامل بكافة الالتزامسات الناجمة عن اتفاق القرض الملكور .

وزير الماليسة للمملكة الاردئية الحالمية

# جدول رقم (٣)

نقدا القسط المستحق تسديده لاصل القرض بالدينار العرافي	تاريخ الاستحقاق
. ۷۵۰ر ۷۵۰ دینار (سیمهانهٔ و خمسون الف دینارعراقی	14/0/1
۰۰۰ر۰۵۷	1987/1/1
۰۰۰رده۷	1947/4/1
۰۰۰ر۰۵۷	1987/1/1
۰۰۰٫۰۵۷	1944/4/1
۰۰۰ز۰۵۷	1944/1/1
٧٠٠,٠٠٠	<b>\ \ \ \ \ \ \ \ \ \</b>
۰۰۰۰۰۹	1484/1/1
۰۰۰ر۵۰	19/1/1
۰۰۰ر۰۵۷	199./1/1
۰۰۰ر۰۵۷	144./9/1
۰۰۰ر۵۰۷	1991/1/1
۰۰۰ر۰۵۷	1441/V/1
۰۰۰ر۰۰۰	1444/1/1
۰۰۰ر۰۵۷	1997/7/1
۰۰۰ر۰۵۷	1997/1/1
۰۰،ر۰۹γ	1444/4/1
۲۰۰۰ر۰۵۷	1498/1/1
۰۰۰ز۰۰۰	1441/1/1
۰۰۰ر۰۰۹	1440/1/1

٠٠٠٠٠ دينار (نقط خمسةعشر مليون دينارعراقي )	المجموع
(4) 1-2-03.	الخواردة شير استكنار بالمسكن

جدول رقم (٤)

كيفية تمويسل المشروح

الكلفة الكلية المضروع محدود (۱۵) ملیون دینار هراثي

مقتدار المبلغ اللهي يتول من العطارق

(10) مليوظ دينار عراقي مصادر ألسريق العبندوق العرائي فللنعية المقاوجية نسية الميلخ المعول

من السيدولي ال الكانة الكالية Se s part

١١٠٠/١١٠ اللرق

elli--e But the state of t

many of the first

 $(x_1,x_2)^{\operatorname{light}}(B_1,B_2,B_3,A_3,B_3,B_4) = (x_1,x_2)^{\operatorname{light}}(B_1,B_2,B_3,B_3,B_4)$ 

# اتفاق قرض تنفيذي

الصندوق العراقي للتنمية الخارجية وحكومة المملكة الاردنية الهاشمية لتمويل مشروع زيادة الطاقة الاستيعابية لميناء العقبة

# اتفاق قرض تنفيذي

تنفيلما لاحكام المادة ألحامسة من اتفاقيــة التعاون الاقتصادي والفني الموقعــة بين حكومة الجمهورية العراقبة وحكومة المملكة الاردنية الهاشمية بتاريخ ١٩٨٠/٥/١ .

وبما ان غرض الصندوق العراقي للتنمية الحارجية هو الاسهـــام في تمويل جزء من خطط التنمية لانشاء وتوسيع او تطوير المشروعات الانمائية في الاقطار العربيــة والبلدان النامية عن طريق مدها بالقروض اللازمة يشروط ميسرة وفقاً لاحكام قانون تأسيس الصندوق رقــم (٧٧) لسنة ١٩٧٤ ونظمه والتعليمات الصـــادرة بموجبه والتعديلات

فقد تم الاتفاق بين حكومة المملكة الاردنيـــة الهاشمية (وتسمى فيما يلي بالمقترض) والصندوق العراقي للتنمية الحارجية ( ويسمى فيما يلي بالصندوق ) على ان يقـــدم الصندوق قرضا الى المقترض لتمويـــل مشروع زيادة الطاقة الاستيعابية لميناء العقبة بالشروط والاوضاع المبيئة في الاتفاقية الحكومية المشـــار اليها اعلاه وقانون ونظام وتعليات الصندوق والاحكام المبيئة ادناه وفقا لما يأتي :

المادة الأولى

# التعاريسف

يكون للمصطلحات التالية حيثًا وردت في هذا الاتفاق المعني المبين ازاء كل منها :

الاتفاة \_\_ة الحكوميــة: تعني الاتفاقية المرقعة بين حكومتي الطرفين المشار اليها اعلاه وما يدخل على الاتفاقية مـــن بروتوكولات ملحقة بها او اية تعديلات تدخل عليها من وقت لاخر .

انفـــاق القـــرض: يعني هذا الاتفاق التنفيذي الموقع بين الصندوق العراقي للتنمية الخارجيـــة ( المسمى فيما يلي بالصندوق ) وحكومة المملكة الاردنية (المسماة فيمايلي بالمقترض ) والملاحق والجداولاللمحقة بها وأية تعديلات يتفق عليها الطرفان

المشــــروع : يعني المشروع او المشروحات او الدراسات او الالتزامات او الخدمات الموصوفة في الجلمول وقم (١) من هذا الاتفاق او حسباً يعدل هذا الوصف من وقت لاخر بأتفاق الطرفين.

بضاعةاوبضائع: تعني المواد والمعدات والالات والادوات والخدمات المطلوبة للمشروع ونفقات أستيراد تلك البضائع

الى دولة المقترض. تاريخ النف اذ: يعني التاريخ الذي يصبح فيه اتفاق القرض نافل المفعول على النحو المنصوص عليه في المادة العاشرة

المركزي العراقي: يعني البنك المركزي العراقي وعنوانه بغداهـــشارع الرشيد ــ ص ب ٦٤ ، تلكس رقم ٢١٧٤ ، ٢١٧٤

# عى الحسبي للنعل المسلك للكالات الماسم

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠/٧/٢٠ نصادق ــ بمقتضى المادة ( ٣١ ) من الدستورــ على القانون المؤقت الآتي ونأمر باصداره ووضعه موضع التنفيد المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده : ـــ

قانون مؤقت رقم (۲۰) لسنة ۱۹۸۰

# قانون تصديق اتفاق قرض تنفيذي

الصندوق العراقي للتنمية الحارجية وحكومة المملكة الاردنية الهاشمية لتمويل مشروع زيادة الطاقة الاستيعابية لميناء العقبة

المادة ١ ــ يسمى هذا القانون ( قانون تصديق اتفاقية قرض تنفيذي بين الصندوق للعراقي للتنمية الحارجية وحكومة المملكة الاردنية الهاشمية لتمويل مشروع زيادة الطاقة الاستعيابية لميناء العقبة لسنة ١٩٨٠ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

الاردنية الهاشمية صحيحا ونافذا بالنسبة لجميع الغايات المتوخاة منه .

المادة ٣ ــ وثيس الوزراء والوزراء ، مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

# الحسين بن طلال

وزير العمل ووزبر الانشاء والتعمير رئيس السسسوزراء وزيـــر ووزير التنمية الاجتماعية بالوكاة ووزير الدفـــــاع المسجل الدكتور قاسم الريماوي عمر النابلسي نجيب ارشيدات

وزيـــر وزيسسر التربيــــة والتعليـــم الموأمسلات الكليسسة الاشمغال العامة الدكتور محمد عضوب الزبن الدكتور محمد نوري شفيق سألبم وساعده معن آبو نسوار وزير الزراعة ووزير وزير الاوتاف والشؤون و**زی**ـــر وزيسر دولة لشؤون رثاسة الوزراء الخارجية والمتدسات الاسلامية دولسة سليمان عرار مروان القاسم كابسل لللبريف حسن ابراهيم الداخليسة الوزراء ووزير النتل

النكتور سعيد التل المهندس علي السحيمات وزيــــن وزير الشؤون البلنية وزيسي وزيسر السنامة والتجارة التموين السيامة والكان والتروية والبيئة

المهندس علي النسور د. جواد العناني الدكتور موغق الغواز الدكتور جبال الشاعر

وزيسسر ووزير النتامة والشبياب بالوكالة

# Charles Constitution of the Constitution of th

# المادة الثانيسة

# القرض ، الفائدة ، والتكاليف الاخرى ، السيداد ، مكان السيداد

- إ ـ يوافق الصندوق على اعطاء المقترض قرضا لايزيد عن (٣) ثلاثة ملايين دينار عراقي ، يخصص كمايلي :
   أ ــ مليون دينار عراقي لتغطية قيمة معدات والبات للمناولة .
- ب ــ مليونا دينار عراقي لانشاء ساحات عزن وذلك وفقا للتفصيل الوارد في الجدول رقم (١) و (٥) ٠ ــ ن هذا الاتفاق .
- ٢ ــ يلتزم المقنرض بأن يدفع فائده سنويه مقدارها (٥ر٢٪) اتنان ونصف بالمائة هن جميع المبالخ المسحوبة مــن
   القرض وغير المسددة ، يبدأ سريان الفائدة بالنسبة لكل مباخ من تاريخ الدفع الفعلي
- ٣ ــ يلتزم المقترض بدفع نصف الواحد بالمائة (٥و٠٪) سنويا هن المبالغ المسحوبـــة من القرض وغير المسدده
   لمواجهة تكاليف ادارة القرض .
- ٤ في حالة قيام الصندوق بأصدار تعهد نهائي غير قابل الرجوع فيه بناء على طلسب المقترض تطبيقا لنص الفقرة (٢) من المادة الرابعة يلتزم المقترض بدفع نصف الواحد بالمائة (٥٠٠٪) سنويا عسن اصل المبلغ الباقي بغير سحب الصادر عنه تعهد الصندوق النهائي غير القابل للرجوع فيه .
- اذا تاخر المقترض عن سداد القرض والفؤائـــد والتكاليف الاخــرى المبينة آنفا يلتزم بتســديد فوائــد
  تأخيرية عن ذلك وتحتسب بنسبة ٨٪ ثمانية بالمائة ( اضافة الى فوائد وتكاليف القرض ) مــن تاريخ استحقاق
  القسط او الفائدة او التكاليف الاخرى لغاية التسديد الفعلي مع عدم الاخلال بأي نص من النصوص الاخرى في
  هذا الاتفاق وتسدد بنفس الاسلوب المبين في الفقرة ( ١٢ ) من هذه المادة .
- ٣ تحتسب الفائدة والتكاليف الاخرى المبينة آنفا على اساسان السنة ٣٦٠ يوما مقسمة الى ١٢ شهر كلمنها ٣٠ يوما
  - ٧ -- يلتزم المقترض بأن يسدد اصل المبلغ المسحوب من القرض وفقا لجدول السداد رقم (٣)من هذا الاتفاق .
- ٨ لغرض تسجيل وتسويه المعاملات الحسابية والمصرفيه التي يقتضيها استعمال القرض وتسديده مع فوائده وتكاليفه يقوم الصندوق او من يخوله بفتح الحسابات العائمية في سجلاته بالدينار العراقي بأسم حكومـــة المملكة الاردنية الماشمية ويقوم البنك المركزي الاردني نيابة عن المقترض بفتح حسابات مقابلة في سجلاته وتجرى التيود اللازمة فيه استنادا الى اشعارات الصندوق او من يخوله .
- أ حساب القرض الممنوح الى حكومة المملكة الاردنية الهاشمية بموجب هذا الاتفاق ويقيد فيه مدينا المبالغ المسحوبة من القرض كما يقيد فيه دائنا مبالغ الاقساط المسددة .
- ب. حساب الفائدة والتكاليف الاخرى على القرض بموجب هذا الاتفاق ويقيد فيه مبينا مبالغ الفائدة والتكاليف الاخرى المستحقة ودائنا مبالغ الفوائد والتكاليف الاخرى المسددة .
- ٩ ئتم دفعات القرض المشار اليسمة في هذا الاتفاق من قبل الصندوق عن طريق المركزي العراقي الى البنك المركزي الاردني أو أي بنك آخر يتفق عليه الطرفان بعد استيقاء الشروط الواردة في هذا الاتفاق على أن لا يزيد مجموع المبالغ الحولة عن مبلغ القرض الممنوح . ويتم قلب مبالغ العملات الاجنبية المدفوحة الى الدينار وفحسق سعو البيع المعلن من قبل البنك المركزي العراقي يوم اجراء التخويل .

- ١٠ يعد التسناء ق او مسن يخوله في ٣٠ حزيران و ٣١ كانون الاول من كسل سنة كشف حساب تفصيلي بالمبالغ المسحوبة الميالقرض خلال تلك الفترة ويرسله الى البنك المركزي الاردني الذي يقوم بتأييد صحة هذه المبالغ او تبيان ملاحظاته ان وجدت خلال مدة شهر من تاريخ تسلمه هذا الكشف وبعكسه تمتبر المعلومات الواردة في الكشف صحيحة.
- 11 يبدأ بسداد القرض من قبل المقترض اعتبارا مــن ١٩٨٣/٧/١ بالعملات الاجنبية القابلة للتحويل التي يختارها المركزي العراقي بما يعادل المبلغ المستحق بالدينار العراقي بموجب الاسعار المعلنة من قبله وفست سعر الشراء في يسوم الاستحقاق وذلك بستة عشر قسطا نصف سنوي متساوي ينتهي آخرها في ١٩٩١/١/١ وفقا لجسدول السداد رقم (٣) من هذا الاتفاق.
- 11- في ٣١ كانون الاول من كل سنة تستحق الفوائد والتكاليف الاخرى المنصوص عليها في هذا الاتفاق على المبالغ المسحوبة من القرض من تاريخ الدفع الفعلي وتسدد عند الاستحقاق بأية عملة قابلة للتحويل يتفق عليها الطرفان وتكون ضمن العملات التي يعلن اسعارها المركزي العراقي على اساس سعر الشراء في يسوم استحقاق الفوائد والتكاليف الاخرى .
- ١٣ ــ تقدم وزارة المالية الاردنية كتاب ضمان الى الصندوق وفقا للصيغة المرققة بهذا الاتفاق تضمن فيه تسديد مبلخ القرض وفوائده وتكاليفه في مواعيد استحقاقها وفقا لنصوص هذا الاتفاق راجين انتهاء كافة الالنزامات الناشئة عنه وتقدم وزارة المالية كتاب ضمان قبل دخول هذا الاتفاق حيز النفاذ ويكون هذا الضمان اضافـــة الى النزام حكومة المملكة الاردنية الهاشمية الوارد في هذا الاتفاق .
- ١٤ يحق للمقررض بعد دفع جميع الفوائد والتكاليف المستحقة ان يسدد الى الصندوق قبل ميعاد الاستحقاق اصل جملة المبالغ المسحوبة من القرض وغير المسددة حتى تاريخه، او أي قسط من اقساط السداد، وفي الحالة الاخيرة يكون السداد من آخر اقساط القرض استحقاقا .
- ١٥ ان اصل القرض والفوائد، والتكاليف الاخرى المبينة في هذا الاتفاق تكون واجبة السداد في الجمهورية العراقية
   او في الاماكن التي يحددها الصندوق للسداد .

## المادة الثالثة

# لعملية

- ١ ــ يكون سحب جميع مبالغ القرض والوفاء بها ، وكذلك يتم حساب جميع المعاملات المالية المتعلقة بهذا الاتفاق بالدينار العرائي .
- ٧ ــ يقوم الصندوق او من يخوله بناء على طلب المقترض وعلى اعتبار انه يعمل في هذه الحالة بالوكالة عنه، بالحصول على العملات الاجنبية المختلفة التي تكون مطلوبة لدفع ثمن البضائع الممولة من القرض طبقا لنصوص الانفاق ، او التي يكون قد دفع بها فعلا ثمن تلك البضائع .
  ودون ما الما المدود على من القرض في هذه الحالة معادلا لمقدار الدنائير العراقية التي لزمت للحصول على العملة مدون الما المدالة المعادل على العملة المدالة المعادلا بقدار الدنائير العراقية التي لزمت الحصول على العملة المدالة المدا
- ويعتبر المبلغ المسحوب من القرض في هذه الحالة معادلا لمقدار الدنانير العراقية التي لزمت للحصول على العملة الاجنسة.

- Charles of the same of the sam
- عند سداد القرض ، او الفوائد ، او التكاليف الاخرى يجوز ان يقوم الصندوق او من يخوله بناء عسلى طلب المقرض وعلى اعتبار انه يعمل في هذه الحالة بالوكالة عنه بالحصول على الدنانير العراقية اللازمة للسداد، مقابل دفع المقرض المبلغ اللازم للحصول على تلك الدنانير ، بعملة او عملات اجنبية يقبلها الصندوق من وقت لاخر.
   لا يعتبر السداد قد تم طبقا لاحكام هذا الاتفاق الا من الوقت الذي يتسلم فيه الصندوق فعلا الدنانير العراقيسة وبمقدار ما يتسلمه منها .
- ٤ كلما اقتضى لاغراض تطبيق هذا الاتفاق تحديد سعر عملة بالنسبة لعملة اخرى ، يقوم المركزي العراقي بتحديد ذلك السعر في ضوء ما ورد في المادة الثانية من هذا الاتفاق .

# المادة الرابعة

# سحب مبالخ القرض واستعماله

- إ يخصص القرض لتغطية الكلفة المقدرة للمشروع بجدود مبلغ القرض كما موضح في الجدول رقم ( 2 ) من هذا الاتفاق ويتعهد المقترض بتوفير المتبقي لضمان اكمال المشروع .
- ولا يجوز سحب مبالغ من القرض لتغطية نفقات سابقة على تاريخ ١٩٨٠/٦/١ اواى تاريخ اخر يتفق عليه الطرفان
- عبوز بناء على طلب المقترض وطبقا للكيفية والشروط التي يتم الاتفاق عليها بين المقترض والصندوق ، ان يقوم
  الصندوق او من يخوله بناء على طلب من الصندوق بأصدار تعهد كتابي فهائي غير قابل للرجوع فيه، بأن يدفع للمقترض
  او تلغير ثمن بضائع ممولة من هذا القرض ويظل هذا التعهد سارى المفعول بالنسبة للمبلغ المشمول بالتعهد .

- ٤ على المقترض ممثلا برئيس المجلس القومي التخطيط ان يقدم الى الصندوق المستندات المثبتة السلطة الشخص او الاشخاص الدين يخولون سلطة التوقيع على طابات السحب مع نماذج لتواقيعهم مصدق عليها ، وفي حالة تعددهم يوضح المقترض ما إذا كانوا مفوضين في التوقيع كلا على انفراد او مجتمعين .
- على المقترض ان يقدم الى الصندوق المستندات والادلة المؤيدة لطلبات السحب على النحو الذي يطلبه الصندوق
  ويحق للصندوق ان يطلب اية مستندات او ادلة اخرى سواء كان ذلك سابقا او لاحقا لاجازة الصندوقالسحب
  موضوع الطلب.
- ٢ يجب ان تكون طلبات السحب والمستندات والادلة المؤيدة لها مستوفاة من حيث المضمون والشكل الاثبات ان المقترض له الحق في ان يسحب من القرض المبالغ المطلوبه وأن المبالسغ التي ستسحب ستستعمل فقط للاغراض المحدودة والمنصوص عليها في هذا الاتفاق.
- ٧ مع مراعاة الفقرة (١) من هذه المادة يلتزم المقترض بأن لا يستعمل المبالغ التي تسحب من القرض الا لتمويسل المتكاليف الفعلية للبضائع والاعمال اللازمة لتنفيذ المشروع المبين في وثائقة (الشروط والموصفات العامة والتصاميم والحرائط والجداول المرفقة). او المبينة في الجدول رقم (٥) من هذا الاتفاق.

- م المقترض بأن يستعمل البضائع التي يتم الحصول عليها على هذا النحو في تنفيذ المشروع فقط ، والايستعملها
   في غير ذلك مطلقا .
- بالتزم المقترض باستعمال المشروع وفقاللاغراض المخصص لها والمذكورة في وصف المشروع في الجدول رقم (١)
   ولا يجوز تغيير ذلك دون الموافقة المسبقة للصندوق .
- ١٠ يقوم الصندوق بدفع المبالغ التي يثبت حق المقترض في سحبها من القرض سواء الى المقترض او لاذنه وامره . في حالــــة حصول تأخير في سحب اي مبلغ من القرض يقوم المقترض من جانبه بتسديد الدفعات المطلوبة ويقوم الصندوق بتسديدها في وقت لاحق مع عدم الاخلال بأتر نص من النصوص الاخرى الواردة في هذا الاتفاق .
- ١١ ــ يلتزم المقترض باشعار الصندوق عن مبالغ السحوبات المتوقعة مسن القرض للسنة الماليـــة المقبلة المبتدئـــة في
   ١ كانون الثاني سنويا .
- ١٧ ينتهي حتى المقترض في سحب مبالغ من القرض بتاريخ ١٩٨١/١٢/١ او اي تاريخ آخر يتفق عليه الطرفان

# المسادة الحامسة احكام خياصة بتنفيسل المشروع

- يقوم المقترض ممثلا بالمجلس القومي للتخطيط بوضـــع حصيلة القرض لدى البنك المركزي الاردني او اي بنك آخر يتفق عليه الطرفان تحت تصرف مؤسسه الموانيء او اية جهة حكومية اخرى تتولى التعاقد على تنفيذ المشروع وذلك بالاوضاع والشروط التي يوافق عليها الصندوق .
- ٢ ــ يتم ارساء المقاولة لتنفيد المشروع بالاتفاق مع الصندوق مع مراعـــاة التزام المقترض بتعيين جهة استشارية ذات خبرة وكفـــاءة .
- ٤ ــ يستمر المقترض في تنفيذ المشروع بموجب العقود السارية عند التوقيع على هذا الاتفاق ويتم ادخال اي تعديلات على هذه العقود او ابرام اي عقود جديدة بموافقة الصندوق مع مراعاة العروض التنافسية في ابرام العقود .
- في حالة ما اذا قامت اسباب تدعو الى الاعتقاد بأن المبالغ المخصصة لمتمويل المشروع لاتكفي لمواجهة النفقات المقلمة لتنفيذه ، يلتزم المقترض بترفير التمويل الكافي من العملات المحلية والاجنبية وان يقسوم فورآ بعمل الترتيبات التي يوافق عليها الصندوق ، والتي تكفل توفير المبالغ اللازمة لمواجهة تلك النفقات .
- ت لقدم المقترض للصندوق جميع الدراسات والنصاميم والمواصفات التفصيلية ومواعيد التنفيذ الحاصة بالمشروع ،
   وذلك بمجرد اهدادها ، كما يعلم المقترض الصندوق اولا بأول بأي تعديل مهم يدخله على اي منهماني المستقبل ،
   وكل ذلك على النحو المفصل الذي يطلبه الصندوق من حين لاخر .
- ٧ ــ يقدم المقترض الى الصندوق نسخا من الوثائق المتعلقــة والحاصة بالمشروع ويرسل الى الصندوق كافة التفاصيل
   الحاصة بتحليل العطاءات المقدمة لتنفيذ المشروع لاخذ موافقة الصندوق قبل الاحالة .
- ٨ ــ يلتزم المقترض بتسليم الاراضي التي ستتم عليها اعمـــال المشروع الى المقاول عند الاحالـــة خالية من اية عقبات مادية او قانونية .



بتعهد المقترض بمنح كافة التسهيلات اللازمة لاستيراد المحدات والبضائع والحدمات التي تتطابها اعمدال تنفيد
 المشروع وصيانته بما في ذلك اعطاء الاولوية في مجالات النقل والتخليص .

• ١ ــ يتعهد المقترض بتوفيرالامكانيات اللازمة لتقوية ودعمالكفاءة الفنية والادارية للجهة المشرفة على تنفيذ المشروع .

11— يلتزم المقرض بمسك سجلات وافية، يمكن بواسطتها تعيين البضائع التي تم تمويلها من القرض ، وبيان استخدامها في تنفيذ المشروع وتتبع تقدم المشروع (بما في ذلك تكاليفه) طبقا للاسس المحساسبية المتعارف عليها ولتعليات المركز المالي للادارة او المؤسسة التي تقوم بتنفيذ المشروع وعلياتها ، ويلتزم المقترض بتمكين مندوبي الصندوق من الاطلاع على سير العمل في تنفيذ المشروع وادارته والبضائع الممولة من القرض وجميع السجلات والمستندات المتعلقة بالمشروع ، كما يلتزم المقترض بأن يهيء لمندوبي الصندوق المعتمدين جميع التسهيلات الكفياة بتحقيق الكشف الموقعي ، ويلتزم المقترض بان يوفر لمندوبي الصندوق جميع البيانات والمعلومات المتعلقة بانفاق حصيلة القرض او بالبضائع او بالمشروع ، او بالمركز المالي للادارة او المؤسسة القائمة بالمشروع ، او بادارتها واعمالها . وتنفيذا للملك يقدم المقترض للصندوق تقريرا مفصلا كل ثلاثة اشهر اعتبارا من تاريخ البدء في تنفيذ المشروع وتنفيذا للمشروع حتى الوفاهالكامل المقترض بالاستمرار بموافاة الصندوق بالمعلومات الكافية عن سير المشروع حتى الوفاهالكامل المقرض وفرائده.

١٣ ــ يلتزم المقترض بان يقوم بنفسه او بالواسطه بادارة المشروع وصيانته ، وكذا بادارة وصيانة المرافق غير الداخلة في المشروع ولكنها لازمة لكي يعطي اكبر فائدة ويعود باكبر نفع، وذلك وفقا للاسس الهندسية والمالية السليمة واحكام القوانين النافذة فيا يتعلق بصيانة ومثانة المشروع.

١٤- يتعاون المقترض والصندوق تعاونا وثيقا يكفل تحقيق اغراض القرض، ولهده الغاية يجري المقترض والصندوق بين حين واخر بواسطة مندوبيها مشاورات عن المسائل المتعلقة باغراض القرض واستمرار سداد اقساطه بانتظام ويلتزم المقترض بان يقوم باخطار الصندوق فورا باي عامل من شانه ان يعرقل تحقيق اغراض القرض ( بما في ذلك زيادة تكاليف المشروع في المستقبل زيادة ملموسة عن التقرير الحالي) او ينطوى على تهديد ذلك .

١٥ ــ يتم تنفيذ المشروع وادارته بواسطة هيئة او اداره او مؤسسة يختارها المقترض بالتشاور مع الصندوق تعمل طبقاً لانظمة وقواعد كفيلة لتحقيق اغراض المشروع ويقوم المقترض بالحطار الصندوق مسبقا ، في ظل روح التعاون المشرك القائم بين الطرفين باي اجراء مقترح لتغير النظم الاساسية للجهة القسائمة بالمشروع او لتعديل القواهسد والانظمة الخاصة بها ، بشكل يؤثر في تحقيق اغراض المشروع مع اعطاء الصندوق الفرصة الكافية لتبادل الرأي بشأن الاجراء المقترح .

١٦ ــ يقوم المقترض بنفسه أو بالواسطة بالتأمين على جميع البضائع الممولة من القرض ضد المخاطر المتعلقة بشر أبها ونقلها وتسليمها في موقع المشروع لدى شركة التأمين الوطنية العراقية أو شركة اعادة التامين العراقية كلما امكن ذلك أو لدى شركات تأمين معتمدة ، وبالمبالغ التي تنفق والعرف التجاري السليم . وأذا كسان مبلغ التعويض

المستحق بناء على هذا التامين ضر قابل للتحويل الحريقوم المقترض بتوفير العملات الاجنبية اللازمة بما يعادل هذا المبلغ اما بنفس العملة التي تم بها شراء المبضائع او اية عملة اخرى قابلة للتحويل الحر. وكذلك بقوم المقترض بنفسه او بالمواسطة بالتأمين ضد المخاطر المرتبطة بالمشروع لدى شركة التامين الوطنية العراقية او شركة اعسادة التأمين العراقيه كليا امكن ذلك لدى شركات تامين معتمدة بعد اكمال المشروع ولطول مدة نفاذ الاتفاق.

١٧ يلتزم المقترض بان يتخذ بنفسه او بالواسطة كل اجراء وعمل لازم لتنفيذ المشروع وبان لايقوم بأي عمـــل وان
 لايسمح في القيام باي عمل من شانه عرقلة او اعاقة تنفيذ المشروع او تطبيق اي نص من نصوص الاتفاق.

# أادة السادسة

# الضرائب والقيود ــ حصانات وامتيازات الصندوق

- ١ يلتزم المقترض بان يسدد اصل القرض والفوائد والتكاليف الاخرى بالكامل، دون اي خصم ومع الاعفاءالنام من اي ضرائب او رسوم او مصاريف مفروضة بموجب قوانين المقترض او مطبقة في اقليمه، سواء في الحاضر او في المستقبل، ويسري الاعفاء التام من الضرائب والرسوماو المصاريف الاخرى على جميع معاملات الصندوق وموجوداته و دخله في الدولة المقترضه، يتحمل المقترض ذلك على حسابه في حالة تحقق اي من هده الضرائب او الرسوم او المصاريف.
- ٧- يكون هذا الاتفاق والتصديق عليه وتسجيله اذا اقتضى الامر ذلك ، معفيا من اية ضرائب او رسوم اومصاريف مفروضه بموجب قوانين المقترض او مطبقة في اقليمه سواء في الحاضر او في المستقبل . ويقــوم المفترض على نفقته بدفع اي ضرائب او رسوم او مصاريف قد تكون مستحقة بموجب قوانين الدولـــة او الدول التي يجــوز سداد القرض بعملتها .
- ٣ يكون سداد اصل القرض ، والفوائد والتكاليف الاخرى ، معفيا من جميع قيود التحويل الخارجي المفروضة عوجب قوانين المقترض او المطبقة في اقليمه سواء في الوقت الحاضر او في المستقبل. كما يلتزم المقترض بتسهيل معاملات الصندوق المتعلقة بالتحويل الحارجي وتسهيل اجراءات التحويل المباشرة او غير المباشرة التي تنشأ من العقد او مسهد.
- ٤ ـــ يتعهد المقترض بان لايتمتع اي قرض خارجي آخر باولوية على قرض الصندوق وفوائده وتكاليفه الا في الحدود
   التي يرقضيها الصندوق.
- تعتبر جميع مستندات وسجلات ومراسلات الصندوق وماشابهها سريه بحيث تتوفر للصندوق الحصانة التسامة
   وخاصة بالنسبة لمراقبة المطبوعات وتفتيشها
- ٣ تتمتع كافة موجودات واصول ودخل الصندوق في اقليم المقترض بالحصانة من نزع الملكية والمصادرة والحجز والاستيلاء والحراسة او اي اجراء يقيد حرية الصندوق في التصرف بموجوداته خلافا لهذا الاتفاق.
- ٧ مع عدم الاخلال بالتزامات الصندوق بموجب هذا الاتفاق لايتحمل الصندوق اية مسؤولية نجاه الاطرافالثالثة
   بسبب العقود المعقودة بين المقترض وهذه الاطراف او التصرفات او الوقائع التي قد تحدث بينهم.

# المادة السابعية

# الغاء القرض ووقف السحب منسه

- ١ ــ يجوز للمقترض بأخطار بوجهـــه الى الصندوق ان يلغي اي جزء من المقرض يكـــون باقيادون سحب على اله
   لا يجوز للمقترض ان يلغي اي جزء من المقرض يكون الصندوق الد اصدر عنه تعهدا نهائيـــا غير قابل للرجوع
   فيه طبقا للفقرة (٢) من المادة الرابعة من هذا الاتفاق .
- ٢ ـــ اذا حدثت ابة واقعة من الوقائع الاتية ، واستمرت قائمة يحق للصندوق بموجب الحطار الى المقترض ان يوقف سحب اي مبلغ من القرض :
- أ ـــ اذا لم يقم المقترض بالوفاء كليا او جزئيا بالتزاماته بسداد اصل القرض او الفوائد او التكاليف الاخرى، او اي مبلغ يستحق بموجب هذا الاتفاق او اي اتناق تمويلي آخر بين المفترض والصندوق .
- ب... اذا اخفق المقترض كليا او جزليا بتنفيذ احكـــام هذا الانفاق وشروطه او غير من طبعيــــة المشروع دون موافقة الصندوق .
- ج ــ قيام الصندوق بأخطار المقترض بأنه قد اوقف السحب طبقاً لاتفاق تمويلي آخر يكون قائمًا بين المقترض والصندوق بسبب عدم تنفيذ المقترض احكامه وشروطه .
  - د 🗕 قيام ظروف استثنائية يتعذر معها ان يقوم المقترض بتنفيذ النزاماته في هذا الاتفاق .
  - هـ ويكون لقيام اية واقعة من الوقائع المتقدمة قبل نفاذ هذا الاتفاق مالقيامها بعد نفاذه .

يبقى حق المقترض في أن يسحب أي مبلغ من القرض موقو فا كليا أو جزئيا حسب الاحوال والى أن تزول الواقعة أو الوقائع التي ادت الى وقف السحب ، أو الى أن يقوم الصندوق بأشعار المقترض بأعادة حقه في السحب ، على أنه في حالة توجيه الصندوق الى المقترض مثل هذا الاشمار ، يعود للمقترض حقه في السحب محدودا بالقسدو ومقيدا بالشروط المبينة في الاشعار ، كما أن توجيه الصندوق لمثل هذا الاشعار لايؤثر على أي من حقوق الصندوق ولا يخل بالجزاء المترتب أزاء أي واقعة من الوقائع المنصوص عليها في هذه المادة مما قد يطرأ في تاريخ لاحق .

- ٣ في حالة قيام واقعة من الوقائع الواردة بالفقرة (٢) و أ ، من هذه المادة واستمرت قائمة لمدة ثلاتين يوما بعد قيام الصندوق بتوجيه اخطار الى المقترض او في حالة قيام واقعة من الوقائع الواردة بالفقرات (٢)ب، ج، و، د من هذه المادة واستمرارها قائمة لمدة ستين يوما بعد قيام الصندوق بتوجيه اخطار الى المقترض ، يحق للصندوق حينئد او في اي وقت لاحق تكون فيه هذه الواقعة وثلاث مازالت قائمة ، ووفقا لما يراه ، ان يقرر ان المبلسغ المسحوب من القرض قد اصبح مستحقاً وواجب الاداء فورا، وبناء على ذلك بصبح اصل القرض مستحقاً وواجب الاداء فورا ، بصرف النظر عن اي نص آخر في هذا الاتفاق يخالف ذلك.
- ٤ اذا ظل حق المقترض في سحب اي مبلخ من القرض موقوف المدة ثلاثين يوما او اذا بقي من القرض جزء لم يسحب بعد تاريخ انتهاء السحب المحدد في الفقرة (١٢) من المادة الرابعة من هذا الاتفاق ، فأنه يجوز للصندوق ان يشعر المقترض بأنهاء حقه في سحب للبلغ الباقي ، بعد مضي اسبوع من اشعار المقترض برقيا ، وبتوجيه هذا الاشعار يعتبر القرض ملغيا بالنسبة لذلك المبلغ .

- اي الغاء للقرض من جانب الصندوق او ايقافه لحق المقترض في السحب لاينطبق على المبالسخ الصادر عنها من
  الصندوق تعهدانها ثيا فير قابل للرجوع وفقاً للفقرة (٢) من المادة الرابعة، الا اذا تضمن التعهد نصا صريحا بخلاف
  ذلك ومعمر عاة المواد المذكورة في اعلاه .
  - ٣ تخصم المبالغ الملغية من القرض خصما نسبيا من اقساط السداد وذلك بنسبة الاقساط الى بعضها .
- ٧ ــ فيا عدا مانص عليه في هذه المادة ، تظل جميع احكام هذا الاتفاق ولمصوصها سارية المفعول بكامل قوتها ،
   على الرغم من الغاء القرض او ايقاف السحب .
- ٨ اذا وقعت اية اعمال او احداث من شأنها ان تعرض المشروع الى الهلاك او العيب الكلي او الجزئي او ادت الى تعدر الاستفادة من المشروع لاي سبب من الاسباب فأن ضمان الهلاك او تعذر الاستفادة يكون على المفترض حيث يبقى ملتزما بسداد كامل مبلغ القرض وفوائده والتكاليف الاخرى وفقا لاحكام هذا الاتفاق بغض النظر عن سبب المخاطرة او الافعال التي ادت الى ذلك سواء كانت من الافعال او المخاطرة المؤمن عليها ام غير المشمولة بالتأمين .

## المادة الثامنية

# قواعد الزام هذا الاتفاق ، عدم ممارسة الحقوق ، التحكيم

- ١ تكون حقوق والتزامات كل من الصندوق والمقترض المقررة بموجب هذا الاتفساق ، صحيحة ونافذة طبقسا لاحكامه ، دون اعتداد بما قد يخالفها من احكام القوانين المحلية للمقترض . ولا يحق لاي من الطرفين ان يحتج او يتمسك في اي مناسبة من المناسبات ، بأن اي حكم من احكام هذا الاتفاق غير صحيح او نافذ استنسادا الى اي سبب كان .
- ٢ -- عدم ممارسة من الطرفين لحق من حقوقه طبقا لهذا الاتفاق ، او عدم تمسكه ، او تأخره في هذا او ذاك ، او عدم تمسكه بتطبيق جزاء منصوص عليه في هذا الاتفاق او باستعال سلطة من سلطاته المقررة بمقتضاه ، لا يخل بأي حق من حقوقه ، ولا يفسر على انه تنازل عن الحق او السلطة او الجزاء الذي لم يستعمل او يتمسك به او حصل التأخر في استعاله او التمسك به .
- كما ان اى تصرف صادر عن احد الطرفين ازاء اخلال الطرف الاخر بالنزام من النزاماته لن يترتب عليه المساس او الاخلال بما له من حق او سلطة او جزاء يخوله له هذا الاتفاق .
- ٣ ــ يسعى الطرفان الى تسوية اي خلاف او مطالبة بشأن هذا الاتفــاق عن طريق الاتفاق الودي بينهما ، فاذا تعذر
   الاتفاق قدم النزاع او الادهاء الى التحكيم طبقا للاحكام المنصوص عليها فيا يلى : -
- الاتفاق قدم النزاع او الادهاء الى التحديم طبق مرحداً المسلوس المسلوق الله الشاني ويعين المحكم ألساني ويعين المحكم أ \_ تشكل هيئة التحكيم من ثلاثة محكمين ، يعين المقترض احدهم ويعين الصندوق المحكم من ثلاثة محكمين ، وفي حالة استقالة اي محكم او وفاته او مجزه عن العمل يعين محكم بدله الثالث المرجح باتفاق الطرفين ، وفي حالة استقالة اي محكم او وفاته او مجزه عن العمل وعليه ذات بنقس الطريقة التي عين فيها المحكم الاصلي ، ويكون للخلف جميع سلطات المحكم الاصلي وعليه ذات واجباته .

عنوان الصندوق : الصندوق العراقي للتنمية الخارجية

الجمهورية العراقية ـــ بغداد

العنوان البرقي: آيفد ــ بغداد

التلكس: ٢٦٥١ ـ آيفد ــ العراق

- ٧ \_ يقدم المقترض الى الصندوق المستندات الرسمية المسعوفاة النيتدل على صلاحية وتفويض الشخص او الاشخاص اللَّـين سيو قعون على طلبات السحب المنصوص عليها في المادة الرابعة من هذا الانقاق ار الذبن سبق مون نباسة عن المقترض باتخاذ اي اجراء او التوقيع على اي مستند تطبيقا لهذا الاتفاق مع نماذج من توقيع كل منهم .
- ٣ .. أ \_ يمثل المقترض في اتخاذ ا ي. اجراء يقتضيه هذا الاتفاق ، وفي النوقيع على اي مستند يوقع عليه تطبيقاً له، شخص ينيبه عنه بموجبتفويض كتابي رسمي .
- ب \_ بجب ان تكون الموافقة نيابة عن المقترض على اي تعديل او اضافة بموجب مستند كتابي بوقع عليه ممثل بشرط ان يكون رأيه ان التعديل او الاضافه تبررهما المظروف وليس من شأنهها ان يزيدا من النزامات المقىرض زيادة كبيرة ويتخذ توقيع تمثل القترض على التعديل او الاضافة قرينة على انه ليس فيهما مايزيد التزامات المقترض زيادة كبيرة .
- ٤ \_ يحوز لكل من المقترض والصندوق طلب اعادة النظر في هذا الاتفاق كلما دعت الحاجة للملك وبأتفاق الطرفين
  - هـ لاتعتبر العناوين المعطاة في هذا الاتفاق لمـواده جزءا منها ولا يعتد بها في تفسير الاحكام الواردة فيـه .

# المادة العاشمرة

# نفساذ الاتفاق والتهساءه

- ١ يصبح هذا الاتفاق ناهذاً اذا قدمت الى الصندوق ادلة مقبولة لديه تدلل بأن هذا الاتفاق ألد ابرم مــن جانب المقنرض بناء علىتفويض قانوني وأنه تم التصديق عليه بقانون علىالنحواللازم قانونا وأنهصحيحوملزمالمقترض طبقاً لاحكامه وأن كافمة الوقائع التي نص عليها في هذا الاتفاق كشروط للنفاذ قد تحققت .
- ٢ \_ يقدم المة ترض الى الصندوق كجزء من الادلة المنصوص عليها في الفقرة السابقة فتوى قانونية حكومية مختصة مقبولة للصندوق يوضح فيها بأنه قد تمالتصريح بهذا الاتفاق او التصديق علية من جانب المقترض كما تمالتوقيع عليه نيابه عنه على الوجه الصحيح وأنه مازم للمقترض طبقا لاحكامه .
- ٣ ــ اذا وجد الصندوق ان الادلة المقدمة من المقترض على نفاذ الاتفاق مستوفاة وبعد اكمال الاجراءات المنصوص عليها في قانونه قام بأرسال برقية الى المقترض بان هذا الاتفاق اصبح نافياً ، ويبدأ نفاذ الاتفاق مــن التاريخ المحدد في البرقية .

ب ــ تبدأ اجراءات التحكيم بأخطار يوجهه احد الطرفين الى الطرف الاخر مشتملا على بيان واضح بطبيعة النزاع او الادعاء المراد عرضه على التحكيم وطبيعة الطلبات المراد الحكم بها . واسم الحكم المعين من قبل طالب التحكيم ، ويجب على الطرف الاخر خلال ثلاثين يوما من ذلك الاخدلار ان يخطر طالب التحكيم بأسم المحكم الذي عينه فأن لم يفعل عينه الامين العام لجامعة الدول العربية بناء على طلب طالب التحكيم .

- ج ــ اذا لم يتفق الطرفان على تعيين المرجح خلال ستين يوما من بدء اجراءات التحكيم جاز لاني من الطرفين ان يطلب من الامين العام لجامعة الدول المربية تعيين المرجح .
- د ــ تنعقد هيئة التحكيم ولاول مرة في الزمان والمكان اللدين يحددهما المرجح . ثم تقرر الهيئة بعد ذلك مكان
- مستضع هيئة التحكيم قواعسد اجراءاتها لتتيح فرصة عادلة لساع اقوال كل من الطرفين وتفصل حضوريا او غيابيا في المسائل المعروضة عليها وتصدر قراراتها بأغلبية الاصوات ويحب ان يصدر قرارها كتابة وأن يوقع عليه اغلبية الاعضاء على الاقل وتسلم صورة منه لكل من الطرفين ويكون قرار هيئة التحكيم الصادر وفقاً لاحكام هذه المادة نهائيا ويجب على الطرفين الاذعان له وتنفيذه .
- و يحدد الطرفان مقدار العاب او مكافآت المحكمين وغيرهم من الاشخاص الذين يكلفون بالاعمال والاجراءات المتعلقة بالتحكيم ، فاذا لم يتفق الطرفان على مقدار تلك الاتعاب او المكافآت قبل انعقـــاد هيئة التحكيم ، قامت الهيئة بتحديد المقدار المعقول لها مراعية في ذلك كافة الظروف ، ويتحمل كل من الطرفين مصروفاته الخاصة التي انفقها في التحكيم ، بينما تقسم المصروفات الخاصة بهيئة التحكيم مناصفة بين الطرفين ، وتبت هيئة التحكيم في المسائل المتعلقة بتوزيع هذه المصروفـــات بين الطرفين واجراءات
  - ز تطبق هيئة التحكيم القوانين والانظمة السارية في الجمهورية العراقية وقواعد العدالة .
- ح ـ تعتبر نصوص التحكيم المنصوص عليها في هذه المـــادة بديلاً لاي اجراء آخر لتسوية اي نزاع بين طرفي هذا الاتفاق والفصل في اي ادعاء من قبل احدهما على الاخر مما قد ينشأ في ظل هذا الاتفاق .
- ط ــ اخطار احد الطرفين للاخر بأي اجراء من الاجراءات المنصوص عليها في هذه المادة يتم بالطريقة والشكل المنصوص عليها في الفقرة ( ١ ) من المادة التاسعة .

# المادة التاسعية

# احكام متفرقسة

 ١ - كل اخطار او طلب يوجهه احد الطرفين الى الاخر يجب ان يكون مكتوبا مع مراعاة مـــا ورد في الفقرة (٥) من المادة الخامسة ، وفيا عدا ما هو منصوص عليه في الفقرة ( ٢ ) من المادة العاشرة يعتبر مثل هذا الاخطار او الطلب تاما على وجه صحيــح اذا سلم باليد او بالبريد او بالبرق او بالبرقية المباشرة (التلكس) الى الطرف الموجه له او في عنوانه ادناه او اي عنوان آخر يحدده بموجب اخطار الى الطرف الاخر .

عنوان المقترض : بواسطة المجلس القومي للتخطيط / عمان – الاردن العنوان البرقي : التلكس :

21319 Npc Jo

Justice 36

# جاءول رقم (٢)

جدول المدفوعات للقرض الممنوح من قبل الصندوق العراقي للتنمية الحارجية الى حكومة المملكة الاردنية الهاشمية لمشروع زيادة الطاقة الاستيعابية لميناء العقبة

تاريخ نفاذ اتفاق القرض وفقا للمادة العاشرة من هذا الاتفاق .

أعربوه القاراء المرزد ويمرون أوسين فيستحدث	AND DESCRIPTION OF THE PARTY OF	•	<u></u>
الملاحظــات	-	- يور " ما ان يوان المصنوع الساولة الواند والموان الموان الموان الموان و " إن ما مشخول المطالع . •	L & p'2047   2040   10 10 10 10 10 10 10 10 10 10 10 10 10
المار حصت	المبلغ بالدينار العراقي	التاريخ	7 30
		Ci)di	(ا-دواســـه
and the second		A THE SECOND OF SECURITY OF PROPERTY OF THE SECOND	Committee of the commit
ء تفدم العمل في المشروح	الثانية والرابعة من هذا الانفاق وفي ضو	المرات في مقتا لاحكام المادتين	* J. 3 dt
	- 10	من الفرض وقعا لا عندم الكامون	تتم الدفعات

# جدول رقم (۳)

# اقساط السلداد

لدينار العراقي	نقدا القسط المستحق تسديدا لاصل القرض بال	تاريخ الاستحقاق
خسائة دينار عراقي ) .	• • ٥ ر١٨٧ دينار ( مائة وسبعة وتمانون الف و	1/٧/٧٨١
	۰۰۰ر۸۸۱	19/6/1/1
	۰۰هر۱۸۷	14/4/1
	۰۰۰ر۱۸٤	1940/1/1
	۰۰۰د۷۸۱	1440/4/1
	۰۰هر۱۸۷	14/1/1/1
	۰۰هر۱۸۷	1447/7/1
	۰۰۰ر۱۸۷	1947/1/1
	۱۸۷٫۹۰۰	1444/4/1
	۰۰۵ر۱۸۷	14/4/1/1
	۰۰۰ (۸۷	11////1
	۱۸۷٫۰۰۰	19/1/1/1
	۰۰۰ر۱۸۷	19/4/٧/1
•	٠ • • هر ۱۸۷	144./1/1
•	۰۰۰ر۱۸۷	144./٧/1
	۰۰ ۵ ر۱۸۷	1941/1/1
	٠٠٠٠، و٣ ﴿ ثَلَاثَةَ مَلَايِنَ دِينَارِ عَرَاقِي ﴾	يمسوع

إلى اذا لم تستوف شروط الفاذ المنصوص عليها في الفقرات اعلاه في هماء المسادة في ظرف تسعين يوما من تاريخ التوقيع على هذا الاتفاق او حتي انهاء اي مدة امتداد التحرى لهذه المهلة يتفق عليها الطرفان يحق الصدوق في البه تاريخ لاحق ان ينهى هذا الاتفاق وجميع الحقوق والالتزامات المترتبة عليه فورا.

بنتهي هذا الاتفاق وجمع حقوق والنزامات الطرفين المترتبة عليها عندما يتم تــديد المقترض لكامل القرض مع الفوائد المستحقة وكافة التكاليف الاخرى.

حرر هذا الاتفاق بنسختين اسليتين باللغة العربية .

وتم التوقيع عليه في بغداد هذا اليوم المصادف الثالث عشر من شهر ايار ١٩٨٠ بو اسط..... الممثلين المفوضين قانو نا من جانب الطرفين .

عن الصندوق العراقي للتنمية الخار جيسة	عن حكومة المملكة الاردنية الهاشمية
الدكتور عبد الامير علي الانباري	الدكتور حنسا عسودة
رئيـس مجلــس الادارة	رئيس المجلس القومي للتخطيط

جدول رقم (۱)

# وصف المشروع الممسول

هدف المشروع توسيع الطاقة الاستيعابيه لميناء العقبه لرفع امكانيــات الميناء لمواجهــة الزيادة في المستوردات العراقية عبر الميناء بمعدل ( ١٠٥ ) مليون ونصف مليون طن سنويا وذلك عن طريق شراء معدات وآليات للمناولـــة وتهيئة ساحات لتخزين البضائع العراقية في حرم الميناء اضافة الى الساحة العراقية في المنطقة الحرة وعلى نفس الاسس المتعامل بها مع المنطقــة الحرة .

# مرفق الجدول رقم (٥) المعدات والاعمال المعولسة من القرض

# اولاً المعدات وآليات المناولة بما لا يتجاوز مليون دينار عراقي كما مبين ادناه : -

الكلفة الاجهالية بالدينار العراق	العدد	الوصسف
4	۲	۱ _ رائعة قدرة ( ٥ ) طن
12	٤	۲ _ رافعة قدرة ( ۱۰ ) طن
18 * * * *	۲	٣ _ رافعة قدرة ( ٤٥ ) طن
100	١	£ _ رافعة قلىرة ( ١٢٠ ) طن
1.0	18	ه ـــ رافعة شوكية قدرة ( ٣ ) طن
4	1	٣ ــ رافعة شوكية قدرة (٧) طن
44	1	٧ _ رافعة شوكية قدرة ( ١٥ ) طن
<b>£</b>	٦	۸ – تراکتر جر قدرة (۳) طن
71	۳.	۹ _ جرارة حمولة ( ۲۰ ) طن
المجموع ١٥٠٠،٠٠٠	l	

# انيا انشاء ساحات التخزين التالية :

	Control of the last of the las
الكلفة الاجمالية بالدينار العرا	الوصيف
۰۰۰ر۳۰	ر _ ساحة الاتحاد
4117111	٢ ـــ الساحة خلف صوامع الحبوب والمصفاة
27.,	٣ _ الساحة الشرقية لرصيف اليرموك
Y)***)***	- 1. July - 1. 1

اذا قلت الكلفة الكلية للساحات الثلاث اعلاه عن مبلغ مليوني دينار عراقي فبالامكان تسوية هيئة الساحة الرابعة اله قعة ضمن رصيف اليرموك على ان يتحمل المقترض اية كلفة تزيد عن المليوني دينار عراقي المخصصة للساحات اعلاه.

# جدول رقم (٤**)**

# كيفية تمويــل المشروع

بحدو د 🗕 / ۳ ملايين دينار عراقي	الكلفة الكلية للمشروع
ـــ / ۳ ملايين دينار عرا <b>ق</b> ي	مقدار المبلغ الذي يموُّل من الصندوق
الصندوق العراقي للتنمية الحارجية	مصادر تمويل المشروع
١٠٠٪ مـــن الكلفة الكلية المقدرة للمشروع بما لا يتجاوز	نسبة المبلغ الممول من الصندوق
ميلغ القرض .	الى الكلفة الكلية للمشروع

# جدول رقم (٥)

التاريخ : ١٣ أيار ١٩٨٠

الى / الصندوق العراقي للتنمية الحارجية بغداد ـــ الجمهورية العراقية السادة المحترمين

# البضائع والاعمال التي تمول من القرض

اشارة الى المادة الرابعة الفقرة ( ٧ ) من اتفاق القرض التنفيدي الموقع بيننا هذا اليوم .

النسب والمبالغ المبينة فيها وأن اي تعديل لها يجب ان يتم بموافقة الصندوق وفي هذه الحالة يقتضي ان لا تنجم عن اي تعديل لاحق أية زيادة من المبالغ المتبقية من القرض .

كما نؤكد بهذا عدم استخدام اي مبلغ منالقرض لسداد اية ضرائب او رسوم مفروضة بموجب القوانينالساريه في المملكة الاردنية الهاشمية.

رجو تأكيد موافقتكم على قائمة البضائع المشار اليها وعلى فحوى هذه الرسالة لتوقيعكم بما يفيد ذلك . مع التقديـــر

المترض	فق
عن حكومة المملكة الاردنية الماشمية	الصندوق العراق للتنمية الخارجية الدكتور عبد الامير على الانباري
الدكتور حنا عودة رئيس المجلس القومي للتخطيط	رئيس مجلس الادارة رئيس مجلس الادارة

# صورة خطساب ضمان

الى الصندوق العراقي للتنمية الحارجيه / بغداد العراق

# خطاب الفسيان

استنادا الى اتفاق المقرض المعقود بتاريخ ١٣/ايار/١٩٠٠ بين الصندوق السراقي للتنمية الحارجيسة ( المشار اليه فيا يلي بالمقترض) والذي بمرجبه وافق الصندوق على بالمصندوق) وحكومة المملكة الاردنية الهاشمية ( المشار البها فيا يلي بالمقترض) والذي بمرجبه وافق الصندوق على تقديم قرض الى المقترض بالدينار العراقي مقداره ( ٣ ) ( فقط ثلاثة ملايين دينار عراقي ) لتمويل مشروع زيادة الطاقة الاستيمابية لميناء العقبة في الاردن وفتا اشروط واحكام اتفاق القرض المذكور .

اننا وزارة المالية الاردنية نضمن بهذا للصندوق او من يخوله ضمانا نهائيا غير قابل لارجوع فيه وغير قابل النقض وبلا تميد او شرط ان تسدد في الحال كافة اقساط اصل القرض والتكاليف والفرائد التأخيرية الاخرى المستحقة او التي تستحق على المقرض استنادا الى اتفاق القرض المذكور ووفقا لشروطه واحكامه ونتعهد ان نسدد هذه المبالغ فورا بالعملة والكيفية المنصوص عليها في اتفاق القرض المذكور كما لو كنا مدينين اصليين وليس مجرد كفلاء وان الاشعار المقدم الينا من الصندوق بالمبالغ المستحقة على المقترض وفقا لاتفاق القرض يعتبر نهائيا وملزما لكافة الاغراض.

اننا وزارة المالية الاردنيسة نقر ابهضاً بأن التزاماتنا بموجب هذا الضيان سوف لا تتأثر ولا تنتفي بأي شكل من الاشكال من جراء اعطاء اية مدة اضافية اومنح مهلة للمقترض فيما يتعلق باتفاق القرض المذكور او من جراء اية تعديلات تحصل على اتفاق القرض .

توقيسح وزبر الماليسة للمملكة الاردنية الهاشمية

# عن السين لللعل ملك المركم للد للوال يداها تميد

يمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠/٧/٢٠

وبسط على عسور . و وقع موضع المتعاور – على القانون المؤقت الآتي و فأمر باصداره ووضعه موضع التفيد الموادق – بمقتضى المادة (٣١) من الدستور – على القانون المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده : –

قانون مؤقت (۲۱) لسنة ۱۹۸۰

# قانون تصديق اتفاق قرض تنفيذي

بـــين

الصندوق الدراقي للتنمية الخارجية وحكومسةالمماكة الاردنية الهاشمية لتمويل مشروع طريق تحويلة الزرقساء

المادة ١ – يسمى هذا القانون ( قانون تصديق اتفاق قرض تنفيذي بين الصندوق العراقي للتنمية الحارجية وحكومة المحددة المملكة الاردنية الهاشمية لتمويل مشروع طريق تحولية الزرقاء لسنة ١٩٨٠ ) .

المادة ٧ ــ يعتبر الاتفاق الملحق بهذا القانون والمعقود بين الصندوق العراقي للتنمية الحارجيـــة وحكومـــة المملكة الاردنية الهاشمية صحيحا ونافذا بالنسبة لجميـع الغايات المتوخاه منه .

المادة ٣ ـــ رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيد احكام هذا القانون .

# الحسين بن طلال

194./٧/٢٠

ے ائے۔۔۔۔۔۔۔وزراء پر الدؤ۔۔۔۔۔اع لدکتور قاسم الریما <i>وي</i>	سدل ووز	الة الم	وزير العمـــل ووزير الانشاء والتعم ووزير التنميـــة الاجتماعيـــة بالوكا عمر النابلسي
وزيسر الماليسة سالم مساعده	وزيـــر الاشعال العامـــة معن ابو نوار	وزيـــر بيــــة والتعلــم رمحمد نوري شفيق	وزيـــر المواصــــلات التر الدكتورمحمدغضوبالزين الدكتور
دولـــة حسن ابرأهيم	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية كامل الشريف	وزیــ و الخارجیـــة مروان القاسم	وزیر الزراعـــة ووزیــر دولـــة لشؤون رئاسة الوزراء سلیان عرار
زير دولـــة لشؤون رئاســـة الـــوزراء ووزير النقـــل المهندس علي السحيمات	يير الاعسلام ووزيسر نافسة والشياب بالوكالة الدكتور سعيد الثل	يــــر وز عمليـــة الثة البشير	وزيــر وز الصحــة اللما
وزير الشؤون البلدية والقروية والبياسة الدكتوجيال الشاعر	وزير السياحة والآثار الدكتورموفقالفواز	وزير التموين يو رجوادالعناني	وزيـــز الصناعة والتجارة

CARLICE SA

# 

ہین

وحكومة المملكة الاردنية الهاشمية

الصندوقالعراقي التنمية الحارجية

لتمويل مشروع طريق تحويسة الزرقساء

# اتفاق قرض تنفيذي

تنفيذا لاحكام المادة الثامنة من اتفاقية التعاون الاقتصادىوالفني الموقعة بين حكومة الجمهورية العراقية وحكومة المملكة الاردنية الهاشمية بتاريخ ١٩٨٠/٥/١ .

وبما ان غرض الصندوق العراقي للتنمية الحارجية هو الاسهام في تمويل جزء من خطط التنمية لانشاء وتوسيسع إو تطوير المشروعات الانمائية في الاقطار العربية والبلدان النامية عن طريق مدها بالقروض اللازمة لشروط ميسرةوفقه لاحكام قانون تأسيس الصندوق رقم (٧٧) لسنة ١٩٧٤ و نظمه والتعليمات الصادرة بموجبه والتعديلات الصادرة بهذا الشأن .

فقد تم الاتفاق بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية (وتسمى فيما يلي بالمقترض) والصندوق العراقي للتنمية الحارجية (ويسمى فيما يلي بالصندوق) على ان يقدم فيه الصندوق قرضا الى المقترض لتمويل مشروع طريق تحويلة الزرقاء المبينة تفاصيله في الجدول (١) من هذا الاتفاق وذلك بالشروط والاوضاع المبينة في الاتفاقية الحكومية المشار اليها اعلاه وقانون ونظام وتعليات الصندوق والاحكام المبينة ادناه وفقا لما يأتي: \_\_

# الماده الاولى

# التعساريف

يكونالمصطلحات التالية حيثًا وردت قي هذا الاتفاق المعنى المبين ازاء كل منها : ــــ

الاتفاقية الحكومية : ــ تعني الاتفاقية الموقعة بين حكومتي الطرفين المشار اليها اعلاه وما يلخل على الاتفاقية مــن بررتوكولات ملحقة بها او ايه تعديلات تدخل عليها من وقت لاخر .

اتفاق القرض : يعني هذا الاتفاق التنفيذي الموقع بين الصندوق العراق للتنمية الخارجية (المسمى فيما يلي بالصندوق) وحكومة المملكة الاردنية الهاشمية (المسماة فيما يلي بالمقترض) والملاحق والجداول الملحقة بها وايــة تعديلات ينفق عليها الطرفان .

المشروع : يعني المشروع او المشروعات او الدراسات او الالتزمات او الحدمات الموصوفه في الجدول رقم (١) من هذا الاتفاق او حسما يعدل هذا الوصف من وقت لاخر باتفاق الطرفين .

المضاعة او بضائع : تعني المواد والمعدات والالات والحدمات والادوات المطلوبة للمشروع ونفقسات استيراد تلك البضائع الى دولة المقترض:

واريخ النفاذ : يمني التاريخ الذي يصبح فيه اتفاق القرض نافذ المفعول على النحو المنصوص عليه في المادة العاشره

المركزي العراقي : يعني البنك المركزي العراقي وعنوانه : بغداد شارعالرشيدص . ب/٣٦٤ تلكس رقم ٢٢٠٤ ، ٢١٧٤

Marine Side

## المادة الثانية

# القرض ، الفائدة ، التكاليف الاخرى ، السداد مكـــان السداد

- ب يوافق الصندوق على اعطاء المقترض قرضا لايزيد عن (-/٠٠٠ر ٥٠٠٥٠٠) دينار عراقي ( فقط مليونسان وخمسائة الف دينار عراقي ) .
- لتزم المقترض بأن يدفع فائدة سنوية مقدارها (عر٢/) ( اثنان وقصف بالمائة ) عن جميع المبالغ المسحوبة م
   القرض وغير المسددة ، يبدأ سريان الفائدة بالنسبه لكل مبلغ من تاريخ الدفع الفعلي ؛
- ٣ يلتزم المقترض بدفع نصف المواحد بالمائة (٥ر٠٪) سنويا عن المبالغ المسحوبة من القرض وغـــير المسددة
   لمواجهة تكاليف ادارة القرض \*
- ٤ في حالة قيام الصندوق باصدار تعهد مهائي غير قابل للرجوع فيه بناء على طلب المقترض تطبيقا لنص الفقرة (٢) من المادة الرابعة يلتزم المقترض بدفع نصف الواحد بالمائة ( ٥ر٠ ٪ ) سنويا عن اصل المبالغ البائي بغير سحب الصادر عنه تعهد الصندوق النهائي غير القابل للرجوع فيه .
- اذا تأخر المقترض عن سداد القرض والفوائد والتكاليف الاخرى المبيئة انفا يلتزم بتسديد فوائد تأخيرية عسن ذلك وتحتسب بنسبة ٨٪ ثمانيه بالمائة ( اضافة الى فوائد وتكاليف المقرض ) من تاريخ استحقاق القسط اوالفائدة او التكاليف الاخرى لفاية التسديد الفعلي مع عدم الاخلال بأي نص من النصوص الاخرى في هسدا الاتفاق وتسدد بنفس الاصلوب المبين في الفقرة ( ١٢ ) من هذه المادة .
- محتسب الفائدة والتكاليف الاخرى المبيئة آلفا على اساس ان السنة ٣٦٠ يوما مقسمة الى ١٢ شهرا كل منها ٣٠ يوما
- ٧ يلتزم المقترض بأن يسدد اصل المبلغ المسحوب من القرض وفقا لجدول السداد رقم (٣) من هذا الاتفاق .
- لغرض تسجيل وتسوية المعاملات الحسابية والمصرفية التي يقتضيها استعمال القرض وتسديده مع فوائده وتكاليفه يقوم الصندوق او من يخوله بفتح الحسابات التاليه في سجلاته بالدينار العراقي بأسم حكومة المملكة الاردنيسة الهاشمية ويقوم البنك المركزي الاردني نيابة عن المقترض بفتح حسابات مقابله في سجلاته وتجرى القيود اللازمة فيه استنادا الى اشعارات الصندوق او من يخوله.
- أ ــ حساب القرض الممنوح الى حكومة المملكة الاردنية الهاشمية بموجب هذا الاتفاق ويقيد فيه مدينا المبالغ المسحوبة من القرض كما يقيد فيه دائنا مبالغ الاقساط المسددة .
- حب ، حساب الفائدة على القرض بموجب هذا الاتفاق ويفيد فيه مديناً مبالغ الفائدة والتكاليف الاخرى المستحقة ودائنا مبالغ الفوائد والتكاليف الاخرى المستحقة ودائنا مبالغ الفوائد والتكاليف الاخرى المستحقة
- و تتم دفعات القرض المشار البه في هذا الاتفاق من قبل الصندوق عن طريق المركزى العراقي إلى البنك المركزى
   و الاردنى او اى بنك آخر يتفق عليه الطرفان بعد استيفاء الشروط الواردة في هذا الاتفاق على ان لايزيد مجموع المبالغ المحولة عن مبلغ القرض الممنوح ويتم قلب مبالغ العملات الاجنبية المدفوعة الى الدينار العراقي وفق سعر البيع المعلن من قبل المركزى العراقي يوم اجراء التحويل .
- ١٠ يعد الصندوق او من يخوله في ٣٠ حزيران و٣١ كانون الاول من كل سنة كشف حساب تفصيلي بالمبالخ المسحوبة على القرض خلال تلك الفترة وبرسله الى البنك المركزى الاردني الذي يقوم بتأييد صحة هذه المبالسخ او تبيان ملاحظاته ان وجدت خلال مدة شهر من تاريخ تسلمه هذا الكشف وبعكسه تعتبر المعلومات السواردة في الكشف صحيحة.

# Jupin Contains

١١ • يبدأ بسد اد القرض من قبل المقترض اعتبارا من ١ تشرين اول ١٩٨٤ بالعملات الاجنبية القابلة للتحويل التي يختارهــــا المركزي العراقي بما يعادل المبلغ المستحق بالدينار العراقي بموجب الاسعار المعلنه من قبله وفق سعر الشراء في يوم الاستحقاق وذلك بعشرين قسط نصف سنوي متساو ينتهي آخرها في ١٩٩٤/٤/١ وفقا لجدول السداد رقم (٣) من هذا الاتفاق .

١٢ في ٣١ كانون الاول من كل سنة تستحق الوفائد والتكاليف الاخرى المنصوص عليها في هذا الاتفاق على المبالغ المسحوبة من القرض من تاريخ الدفع الفعلي وتسدد عند الاستحقاق بأية عملة قابلة للتحويل يعفق عليها الطرفان وتكون ضمن العملات التي يعلن اسعارها المركزي العراقي على اساس سعر الشراء في يــوم الاستحقاق الفوائد والتكاليف الاخرى.

١٣ تقدم وزارة المالية الاردنية كتاب ضهان الى الصندوق وفقا للصيغة المرفقــة بهذا الاتفاق تضمن فيه تسديد مبلغ القرض وفوائده وتكاثيفه في مواهيد استحقاقها وفقا لنصوص هذا الاتفاق ولحين انتهاء كافة الالترامات الناشئة عنه وتقدم وزارة المالية كتاب ضهان قبل دخول هذا الاتفاق حيز النفاذ ويكون هذا الضهان اضافـــة الى الترام حكومة المملكة الاردنية الهاشمية الوارد في هذا الاتفاق .

١٤ يمن للمقترض بعد دفع جميع الفوائد والتكاليف المستحقة ان يسدد الى الصندوق قبــل ميعاد الاستحقاق اصل جملة المبالغ المسحوبة من القرض وغير المسددة حتى تاريخه او اي قسط من اقساط السداد ، وفي الحالة الاخيرة يكون السداد من اخر اقساط القرض استحقاقا .

١٥ اصل القرض والفوائد ، والتكاليف الاخرى المبينة في هذا الاتفاق تكون واجبة السداد في الجمهورية العراقية
 وفي الاماكن التي يجددها الصندوق للسداد .

# المادة الثالثية

# العملية

 ١ – يكون سحب جميع مبالغ القرض والوفاء بها ، وكذلك يتم حساب جميع المعاملات المالية المتعلقة بهذا الاتفاق بالدينار العراقي .

لا سديقوم الصندوق او من يخوله بناء على طلب المقرّض وعلى اعتبار انه يعمل في هذه الحالة بااوكالة عنه ، بالحصول على العملات الاجنبية المختلفة التي تكون مطلوبة لدفع ثمن البضائع الممولة من القرض طبقسا لنصوص الاتفاق ، او التي يكون قد دفع بها فعلا ثمن تلك البضائع .

٣ -- عند سداد القرض ، او الفوائد ، او التكاليف الاخرى يجسوز ان يقوم الصندوق او من يخوله بنساء على طلب المقترض وعلى اعتبار انه يعمل في هذه الحالة بالوكالة عنه بالحصول على الدنانير العراقية اللازمة للساد ، مقابل دفع المقترض المبلغ اللازم للحصول على تلك الدنائير ، بعملة او عملات اجنبية يقبلها الصندوق من وقت لاخر ه لا يعتبر السداد قد تم طبقا لاحكام هسدا الاتفاق الا من الوقت الذي يتسلم فيه الصندوق فعلا الدنائسير العراقية وبمقدار ما يتسلمه منها .

كليا اقتضى لاغراض تطبيق هذا الاتفاق تحديد سعر عملة بالنسبة الى عملة اخرى، يقوم المركزي العراقي بتحديد ذلك السعر في ضوء ما ورد في المادة الثانية من هذا الاتفاق .

# المادة الرابعسة

# سحب مبالغ القرض واستعماله

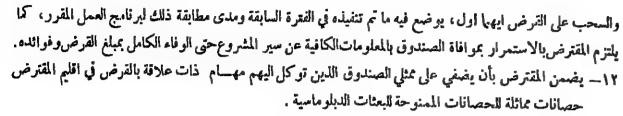
- ا خصص القرض لتغطية الكلفة المقدرة للمشروع بمحدود مبلغ القرض كما موضح في الجدول رقم (٤) من هذ
   الاتفاق ويتعهد المقترض بتوفير المتبقي لضهان اكمال المشروع ولا يجوز سحب مبالغ من القرض لتغطية نفقات سابقة على تاريخ الريخ الحريتفق عليه الطرفان .
- عبوز بناء على طلب المقترض وطبقا للكيفية والشروط التي يتم الاتفاق عليها بين المقترض والصندوق ، ان يقوم الصندوق او من يحوله بناء على طاب من الصندوق باصدار تعهد كتابي نهائي غير قابسل للرجوع فيه ، بأن يدفع الصندوق او من يحوله بناء على طاب من الصندوق باصدار تعهد كتابي نهائي غير قابسل للرجوع فيه ، بأن يدفع المتدوق او من يحوله بناء على طاب من القرض ويظل هذا التعهد ساري المفعول بالنسبة للمبلغ المشمول بالتعهد .
- ٣ عندما يرغب المقترض في ان يسحب اي مبلغ من القرض او ان يصدر الصندوق تعهدا كتابيا نهائيا غيير قابل للرجرع فيه تطبيقاللفقرة السابقة ، يقسوم المقترض بتقديم طلب سحب كتابي بالشكل الذي يطلب الصندوق ومحتويا على البيانات والتعهدات التي يتطلبها ( او طبقا للنموذج الذي يعده الصندوق) وكل طلب يقسدم الى الصندوق لاخذ ضهانه النهائي غير القابل للرجوع فيه يعتبر بمثابة طلب سحب مبالغ من القرض .
- ٤ على المقترض ممثلا برئيس المجلس القومي للتخطيط في الاردن ان يقدم الى الصندوق المستندات المثبتة لسلطة الشخص او الاشخاص الذين يخولون سلطة التوقيع على طلبات السحب مع نماذج لتواقيعهم مصدق عليها ، وفي حالة تعددهم يوضح المقترض اذا كانوا مفوضين في التوقيع كلا على انفراد او مجتمعين .
- على المقترض ان يقدم الى الصندوق المستندات والادلة المؤيدة لطلبات السحب على النحو الذي يطلبه الصندوق
   ويحق للصندوق ان يطلب ايسة مستندات او ادلة اخرى سسواء كان ذلك سابقا او لاحقا لاجسازة الصندوق
   للسحب موضوع الطلب .
- عب ان تكون طلبات السحب والمستندات والادلة المؤيدة لها مستوفاة من حيث المضمون والشكل لاثبات ان المقترض له الحق في ان يسحب من القرض المبالغ المطلوبة وان المبالغ التي ستسحب ستستعمل للاغراض المحددة والمنصوص عليها في هذا الاتفاق .
- ٨ ــ يلتزم المقترض بأن يستعمل البضائع التي يتم الحصول عليها على هذا النحو في تنفيذ المشروع فقط، وإن الايستعمالها
   ٥ خد ذلك مطلقا .
- ١٠ يقوم الصندوق بدفع المبالغ التي يثبت حق المقترض في سحبها من القرض سواء الى المقترض او لاذنه وامره ، في ١٠ يقوم الصندوق بدفع المبالغ التي يثبت حق المقترض في سحبها من القرض يقوم المقترض من جانبه بتسديد الدفعات المطلسوبة ويقوم حالة حصول تأخدير في سحب اي مبلغ من القرض يقوم المقترض من النصوص الاخرى الواردة في هذا الاتفاق .
   الصندوق بتسديدها في وقت لاحق مع عدم الاخلال بأي نص من النصوص الاخرى الواردة في هذا الاتفاق .
- ١١ ــ يلتزم المقترض باشعار الصندوق عن مبالغ السحوبات المتوقعة من القرض للسنة المالية المقبلة المبتدئة في ١ كانون
  - --- من المقدّرض في مسحب مبالغ القرض بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٣١ او اي تاريخ اخريتفق عليه الطرفان . ١٢\_ ينتهي حق المقدّرض في مسحب مبالغ القرض بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٣١

# احكام خاصة بتنفيذ المشروع

المادة الحامسة

- ١ ــ يقوم المقترض ممثلا بالمجلس القومي للتخطيط في الاردن بوضع حصيلة القرض لدي البنك المركزي. الاردني او اي بنك اخر يتفق عليه الطرفان تحت تصرف وزارة الاشغال العامة الاردنية او اية جهة حكومية اخرى تتولى التعاقد على تنفيذ المشروع وذلك بالاوضاع والشروط التي يوافق عليها الصندوق .
- ٢ ـــ بتم ارساء المقاولة لتنفيذ المشروع بالاتفاق مع الصندوق مع مراعاة النزام المقترض بتعيين جهــة استشارية ذات
   جــبرة وكفاءة .
- ب يلتزم المقترض بأن يقوم بنفسه او بالواسطة تنفيذ المشروع طبقـــا للمعايير الاقتصادية للاسس الهندسية والمالية السليمة بالتشاور مع الصندوق دون ان تترتب عليه اية التزامات اضافية نتيجة لذلك .
- يستمر المقترض في تنفيذ المشروع بموجب العقود السارية عند التوقيع على هذا الاتفاق ويتم ادخال اي تعديلات
   هلى هذه العقود او ابرام اي عقود جديدة بموافقة الصندوق مع مراعاة العروض التنافسية في ابرام العقود .
- ق حالة ما إذا قامت اسباب تدعو إلى الاعتقاد بأن المبالغ المخصصة لتمويل المشروع لاتكفي لمواجهة النفقات
  المقدرة لتنفيذه ، يلتزم المقترض بتوفير التمويل الكافي من العمــــلات المحلية والاجنبية وإن يقوم فورا بعهــــل
  الترتيبات التي يوافق عليها الصندوق ، والتي تكفل توفير المبالخ اللازمة لمواجهة تلك النفقات .
- عقدم المقترض للصندوق جميع الدراسات والتصاميم والمواصفات التفصيلية ومواعيد التنفيذ الحاصة بالمشروع ،
   وذلك بمجرد اعدادها، كما يعلم المقترض الصندوق اولا بأول بأي تعديل مهم يدخله على اي منهما في المستقبل،
   وكل ذلك على النحو الذي يطلبه الصندوق من حين لآخر .
- ٧ ــ يقدم المقترض الى الصندوق نسخا من وثاثق المناقصة الخاصة بالمشروع ويرسل الى الصندوق كافــة التفاصيل
   الخاصه بتحليل العطاءات المقدمة لتنفيذ المشروع لاخد موافقة الصندوق قبل الاحالة النهائية .
- ٨ ــ يلتزم المقترض بتسليم الاراضي التي ستتم عليهـــا اعمال المشروع الى المقاول عند الاحالــة خالية من اية عقبات مادية او قانونية .
- ٩ ــ يتعهد المقترض بمنح كافة التسهيلات اللازمة لاستيراد المعدات والبضائع والحدمات التي تتطلبهـــا اعمال تنفيذ
   المشروع وصيانته بما في ذلك اعطاء الاولوية في مجالات النقل والتخليص .
- · ١ -- يعمهد المفترض بتوفير الامكانيات اللازمةلتقوية ودعم الكفاءة الفنيةوالادارية للجهة المشرفة على تنفيد المشروع.
- 11- يلتزم المقترض بمسك سجلات والمية ، يمكن بواسطتها تعيين البضائع التي تم تمويلها من القرض ، وبيان استخدامها في تنفيذ المشروع وتتبع تقدم المشروع ( بما في ذلك تكاليفه ) طبقا للاسس المحاسبية المتعارف عليها ولتعليات المركز المالي للادارة او المؤسسة التي تقوم بتنفيذ المشروع وعملياتها ، ويلتزم المقترض لتمكين مندوبي الصندوق من الاطلاع على سير العمل في تنفيذ المشروع وادارته والبضائع الممولة من القرض وجميع السجلات والمستندات المتعلقة بالمشروع ، كما يلترض بأن يهيء لمندوبي الصندوق المعتمدين جميع التسهيلات الكفيلة بتحقيق الكشف الموقعي ، ويلترض المقترض بأن يوفر لمندوبي الصندوق جميع البيانات والمعلومات المتعلقة بأنفاق حصيلة القرض ، اوبالبضائع او بالمشروع ، او بالمركز المالي للادارة او المؤسسة القائمة بالمشروع او بأدارتها واعمالها .

وتنفيذا لللك يقدم المقترض للصندوق تقربرا مفصلا كل ثلاثة اشهر اعتبارا من تاريخ البدء في تنفيذ المشروع



- ١٣ يلتزم المقترض بأن يقوم بنفسه او بالواسطة بادارة المشروع وصيانته ، وكذا بادارة وصيانة المرافق غير الداخلة في المشروع ولكنها لازمة لكي يعطي اكبر فائدة ويعود بأكبر نفع ، وذلك وفقا للاسس الهندسية والمالية السليمة واحكام القوانين النافذة فيما يتعلق بصيانة ومتانه المشروع .
- ١٤ يتعاون المقترض والصندوق تعاونا وثيقا يكفل تحقيق اغراض القرض ، و لهذه الغاية يجرى المقترض والصندوق بين حينواخر بواسطة مندوبيهما مشاورات على المسائل المتعلقة باغراض القرض واستمرار سداد اقساطه بانتظام. ويلتزم المقترض بأن يقوم بأخطار الصندوق فورا بأي عامل من شأنه ان يعرقل تحقيق اغراض القرض) بما في ذلك زيادة تكاليف المشروع في المستقبل زيادة ملموسة عن التقرير الحالي) او ينطوى على تهديد ذلك .
- ١٥ يتم تنفيذ المشروع وادارته بواسطة هيئة او ادارة او مؤسسة يختارها المقترض بالتشاور مع الصندوق تعمل طبقا لانظمة وقواعد كفيلة لتحقيد اغراض المشروع ، يقوم المقترض بأخطار الصندوق مسبقا ، في ظل روح التعاون المشترك القائم بين المطرفين بأي اجراء مقترح لتغير النظم الاساسية للجهة القائمية بالمشروع او لتعديل القواعد والانظمة الحاصة بها ، بشكل يؤثر في تحقيد اغراض المشروع مع اعطاء الصندوق الفرصية الكافية لتبادل الرأي بشأن الاجراء المقترح .
- ١٦ يقوم المقترض بنفسه او بالواسطة بالتأمين على جميع البضائع الممولة من القرض ، ضد المخاطر المتعلقة بشرانها ونقلها وتسليمها في موقع المشروع لدى شركة التأمين الوطنية العراقية او شركة اعادة التأمين العراقية كلما امكن ذلك او لدى شركات تأمين معتمدة وبالمبالسخ التي تتفق والعرف المتجاري السليم ، واذا كان مبلغ التعويض المستحق بناء على هذا التأمين غير قابل للتحويل الحريقوم المقترض يتوفير العملات الاجنبية اللازمة بما يعادل هذا المبلغ اما بنفس العملة التي تم بها شراء البضائع او اية عملة اخرى قابلة للتحويل الحر.
- ١٧ ــ يلتزم المقترض بأن يتخد بنفسه او بالواسطة كل اجراء وعمل لازم لتنفيد المشروع وبأن لايقوم بأي عمل وان
   لا يسمح في القيام بأي عمل من شأنه عرقلة او احاقة تنفيذ المشروع او تطبيق اي نص من نصوص الاتفاق .

## المادة السادســـة

# الضرائب والقيود ، حصانات وامتيازات الصندوق

١ - يلتزم المقترض بأن يسدد اصل القرض والقوائد والتكاليف الاخرى بالكامسل ، دون اي خصم ومع الاعفاء التام من اي ضرائب او رسوم او مصاريف مفروضة بموجب قوانين المقترض او مطبقة في اقليمسه، سواء في الحاضراو في المستقبل، ويسري الاعفاءالتام من الضرائب او الرسوم او المصاريف الاخرى على جميع معاملات الصندوق وموجوداته ودخله في الدولة المقترضة، يتحمل المقترض ذلك على حسابه في حالة تحقق اي من هذه الضرائب او الرسوم او المصاريف .



- ٧ \_ يكون هذا الاتفاق والتصديق عليه وتسجيله اذا ما اقتضى الامر ذلك ، معفيا من اية ضرائب او رسوم او مصاريف مفروضة بموجب قوانين المقترض او مطبقة في اقليمه سواء في الحاضر او في المستقبل ، يقوم المقترض على نفقته بدفع اي ضرائب او رسوم او مصاريف قد تكون مستحقه بموجب قوانين الدولة او الدول التي يجوز سداد القرض بعملتها .
- ٣ \_ يكون سداد اصل القرض والفوائد والتكاليف الاخرى ، معفيا من جميع قيود التحويل الحارجي المفروضة بموجب قوانين المقترض او المطبقه في اقليمه ، سواء في الوقت الحاضر او في المستقبل ، كما يلستزم المقترض بتسهيل معاملات الصندرق المتعلقة بالتحويل الحارجي وتسهيل اجراءات التحويل المباشرة او غير المباشرة التي تنشأ من العقد او بسبيه .
- يتعهد المقترض بأن لا يتمتع اي قرض خارجي آخـــر باولوية على قرض الصندوق وفوائده وتكاليفـــه الا في
   الحدود التي يرتضيها الصندوق .
- ه ــ تعتبر جميع مستندات وسجلات ومراسلات الصندوق وما شابهها سرية بحيث تتوفر للصندوق الحصانة التامة
   وخاصة بالنسبة لمراقبه المطبوعات وتفتيشها .
- ٢ ــ تتمتع كافة موجودات واصول ودخل الصندوق في اقليم المقترض بالحصانة من نزع الملكيةوالمصادرة والحجز
   والاستيلاء والحراسة او اي اجراء اخر يقيد حرية الصندوق في التصرف بموجوداته خلافا لهذا الاتفاق .

# المسادة السابعسة

# الغساء القرض ووقف السحب منسه

- إ \_ يجوز للمقترض بأخطار يوجهه الى الصندوق ان يلغي اي جزء من القرض يكون باقيا دون سحب ، على اله لا يجوز ان يلغي اي جزء من القرض يكون الصندوق قد اصدر عنه تعهدا نهائيا غير قابل للرجوع فيه طبقا الفقرة (٢) من المادة الرابعة من هذا الاتفاق .
- ٢ ـــ اذا حدثت اية واقعة من الوقائع الآتيــة ، واستمرت قائمة ، يحق للصندوق بموجب اخطار الى المقترض ان
   يوقف سحب اي مبلغ من القرض :
- أ اذا لم بقم المقترض بالوفاء كليا او جزئيا بالتزاماته بسداد اصل القرض او الفوائد او التكاليف الاخرى،
   او اي مبلخ يستحق بموجب هذا الاتفاق او اي اتفاق تمويلي اخر بين المقترض والصندوق ي
- ج قيام الصندوق بأخطار المقترض بانه قد اوقف السحب طبقا لاتفاق تمويلي آخر يكون قائما بين المقترض والصندوق بسبب عدم تنفيذ المقترض احكامه وشروطه.
  - د 🗕 قيام ظروف استثنائية تعذر معها ان يقوم بتنفيذ النزاماته في هذا الاتفاق :
  - ه \_ ويكون لقيام اية واقعة من الوقائع المتقدمة قبل نفاذ هذا الاتفاق ما لقيامها بعد نفاذه و

يبقى حق المقترض في ان يسحب اي مبلخ من القرض موقو فا كليا او جزئيا حسب الاحسوال والى ان تزول الواقعة او الوقائع التي ادت الى وقف السحب ، او الى ان يقوم الصندوق بأشعار المقترض باعادة حقه في السحب ، على انه في حالة توجيه الصندوق الى المقترض مثل هذا الاشعار ، يعود للمقترض حقه في السحب محددا بالقدر ومقيد بالشروط المبينة في الاشعار ، كما ان توجيه الصندوق لمثل هذا الاشعار لا يؤثر على اي من حقوق الصندوق ولا يخل بالجزاء المترتبة ازاء اي واقعة من الوقائع المنصوص عليها في هذه المادة مما قد يطراء في تاريخ لاحق .

- ٣ في حالة قيام واقعة من الوقائع الواردة بالفقرة (٢) و أ و من هـذه المادة واستمرت قائمة لمدة ثلاثين يوما بعد قيام الصندوق بتوجيه اخطار الى المقترض او في حالة قيام واقعة من الوقائع الواردة بالفقرات (٢) وب وج ود ود ود من هذه المادة واستمرارها قائمة لمدة ستين يوما بعد قيـام الصندوق بتوجيه اخطار الى المقترض ، يحق للصندوق حينئذ او في اي وقت لاحق تكون فيـه هذه الواقعة وتلك ما زالت قائمة ، ووفقا لما يراه ، ان يقرر ان المبلغ المسحوب من القرض قد اصبح مستحقا وواجب الاداء فورا وبناء على ذلك بصبح اصل القرض مستحقاً وواجب الاداء فوراً وبناء على ذلك بصبح اصل القرض مستحقاً وواجب الاداء فوراً وباعد فوراً وباء على ذلك .
- ٤ اذا ظل حق المقترض في سحب اي مبلغ من القرض موقوفا لمــــدة ثلاثين يوما او اذا بقي من الفرض جزء لم يسحب بعد تاريخ انتهاء السحب المحدد في الفقرة (١٢) من المادة الرابعة من هذا الاتفاق ، فانه يجوز للصندوق ان يشعر المقترض بأنهاء حقه في سحب المبلغ الباتي ، بعد مضي اسبوع من اشعار المقترض برقيا ، وبتوجيه هذا الاشعار يعتبر القرض ملنيا بالنسبة لللك المبلغ .
- اي الغاء للقرض من جانب الصندوق او ايقافه لحق المقترض في السحب لا ينطبق على المبالخ الصادر عنها من الصندوق تعهدا نهائيا غير قابل للرجوع فيه وفقا للفقرة (٢) من المادة الرابعة ، الا اذا تضمن التعهد نصا صريحا بخلاف ذلك ومع مراعاة المواد المذكورة في اعلاه .
  - ٣ ـ تخصم المبالـغ المغية من القرض خصها نسبيا من اقساط السداد وذلك بنسبة الاقساط الى بعضها .
- لي عدا ما نص عليه في هذه المادة ، تظل جميع احكام هذا الاتفاق ونصوصها سارية المفعول بكامل قوتها ،
   على الرغم من الغاء القرض او ايقاف السحب .
- ٨ ــ اذا وقعت اية اعمال او احداث من شــ أنها ان تعرض المشروع الى الهلاك او العيب الكلي او الجزئي او ادت الى تعلم الاستفادة من المشروع لاي سبب من الاسباب فأن ضهان الهلاك او تعدر الاستفادة يكون على المقدض حيث يبقى ملتزما بسداد كامل مبلغ القرض وفوائده والمتكاليف الاخرى وفقا لاحكام هذا الاتفاق بغض النظر عن سبب المخاطر او الافعــال التي ادت الى ذلك صواء كانت من الافعال او المخاطر المؤمن عليها ام غير المشهم لة بالتأمين.

# المادة الثامنية

# 

Charle Co. 15

٢ — عدم ممارسة اي من الطرفين لحق من حقوقه ، طبقا لحذا الاتفاق ، او عدم تمسكه او تأخره في هذا او ذاك ، او عدم تمسكه بتطبيق جزاء منصوص عليه في هذا الاتفاق او باستعمال سلطة من سلطاته المقررة بمقتضاه ، لا يخل بأى حق من حقوقه ، ولايفسر على انه تنازل عن الحق او السلطة او الجزاء الذي لم يستعمل او يتمسك به او حصل التأخر في استعماله او التمسك به .

كما ان اي تصرف صادر عن احد الطرفين ازاء الطرف الاخر بالتزام من التزاماته ، لن يترتب عليه المساس او الاخلال بما له من حق او سلطة او جزاء يخوله له هذا الاتفاق .

سعى الطرفان الى تسويسة اي خسلاف او مطالبة بشأن هسلما الاتفاق عن طريق الاتفاق الودى بينهما ،
 فاذا تعدر هذا الاتفاق قدم النزاع او الادعاء الى التحكيم طبقا للاحكام المنصوص عليها فيا يلي : —

أ ــ تشكل هيئة التحكيم من ثلاثة محكمين ، يعين المقترض احدهم ويعين الصندوق المحكم الثاني ويعين المحسكم الثالث المرجح باتفاق الطرفين ، وفي حالة استقالة اي محكم او وفاته او عجزه عن العمل يعين محكم بدلسه بنفس الطريقة التي عين فيها المحكم الاصلي ، ويكون الدخلف جميع سلطات الحكم الاصلي وعليهذات واجباته

ب ــ تبداء اجراءات التحكيم بأخطار يوجهه احد الطرفين الى الطرف الاخر مشتملا على بيان واضح بطبيعة النزاع او الادعاء المراد عرضه على التحكيم وطبيعة الطلبات المراد الحكم بهـــا واسم الحكم المعين من قبل طائب التحكيم ، ويجب على الطرف الاخر خلال ثلاثين يوما من ذلك الاخطار ان يخطر طالب التحكيم بأسم الحكم الذي عينه فأن لم يفعل عينه الامين العام لجامعة الدول العربية بناء على طلب طالب التحكيم .

ج ــ اذا لم يتفق الطرفان على تعيين المرجع خلال ستين يوما من بدء اجراءات التحكيم جاز لاي من الطرفين ان يطلب من الامين العام لجامعة الدول العربية تعيين المرجع .

د ــ تنعقد هيئة التحكيم ولاول مرة في الزمان والمكان اللذين يحددهما المرجع ، ثم تقرر الهيئة بعد ذلك مكان انعقادها ومواعيده .

هـ تضع هيئة التحكيم قواعد اجراءاتها لتتبح فرصة عادلة لساع اقوال كل من الطرفين وتفصل حضوريا
او غيابيا في المسائل المعروضة عليها وتصدر قراراتها بأغلبية الاصوات ، ويجب ان يصدر قرارها كتابسة
وان يوقع عليه اغلبية الاعضاء على الاقل وتسلم صورة منه لكل من الطرفين ويكون قرار هيشة التحكيم
الصادر وفقا لاحكام هذه المادة نهائيا ويجب على الطرفين الاذعان له وتنفيذه .

و \_ يحدد الطرفان مقدار اتعاب او مكافآت المحكين وغيرهـم مـن الاشخاص الدين يكلفون بالاعمـال والاجراءات المتعلقة بالتحكيم ، فاذا لم يتفق الطرفان على مقدار تلك الاتعاب او المكافآت قبل انعقاد هيئة التحكيم ، قامت الحيثة بتحديد المقدار المعقول لحا مراعية في ذلك كافة الظروف ، ويتحمل كل من الطرفين مصروفاته الخاصة التي انفقها في التحكيم ، بينا تقسم المصروفات الخاصة بهيئة التحكيم مناصفة بين الطرفين ، وتبت هيئة التحكيم في المسائل المتعلقه بتوزيـم هذه المصروفات بين الطرفين واجراءات وطريقة دفعها :

ز — تطبق هيئة التحكيم القوانين والانظمة السارية في الجمهورية العراقيةوقواعد العدالة.

ح - تعتبر نصوص التحكيم المنصوص عليها في هذه المادة بديلا لاي اجراء آخر لتسوية اي نزاع بين طرفي هذا الاتفاق والفصل في اي ادعاء من قبل احدهما على الآخر قد ينشاء في ظل هذا الانفاق .

ط - الخطار احد الطرفين للآخر بأي اجراء من الاجراءات المنصوص عليها في هذه المادة يتم بالطريقة والشكل المنصوص عليها في الفقرة (١) من المادة التاسعة .

# المسادة الناسعة

# احكام متفرقة

١ - كل اخطار او طلب يوجهه احد الطرفين الى الاخر يعب ان يكون مكتوبا مع مراعــاة ماورد في الفقرة (٥) من المادة الخامسة ، وفيا عدا ماهو منصوص عليه في الفقرة (٢) من المادة العاشرة يعتبر مثل هذا الاخطار او الطلب تاما على وجه صحيح اذا سلم باليد او بالبريد او بالبرق او بالبرقية المباشرة (التلكس) الى الطرف الموجه له او في عنوانه ادناه او اي عنوان اخر يحدده بموجب اخطار الى الطرف الآخر .

عنوان المقترض: بواسطة المجلس القومي للتخطيط/عمان ــ الاردن

العنوان البرقي :

التلكس: NPC JO 1319 PPC

عنوان الصندوق :

الصندوق العراقي للتنمية الخارجية الجمهورية العراقية/بغداد/ص .ب ٢٢٥٧

العنوان البرقي : IFED BAGHDAD

التاكــس : 2651 IFED IK

٢ – يقدم المقترض الى الصندوق المستندات الرسمية المستوفاة التي تدل على صلاحية وتفويض الشخص او الاشخاص الذين سيوقعون على طلبات السحب المنصوص عليها في المادة الرابعة من هذا الاتفاق ، او الذين سيقومون ثبابة عن المقترض باتخاذ اي اجراء او التوقيع على اي مستند تطبيقا لهذا الاتفاق مع تماذج من توقيع كل منهم.

٣ ـــ أ ـــ يمثل المقترض في اتخاذ اي اجراء يقتصيه هذا الاتفاق ، وفي التوقيع على اي مستند يوقع عليه تطبيقا له ،
 شخص ينيبه عنه بموجب تفويض كتابي رسمي .

ب يجب ان تكون الموافقة نيابة عن المقترض على اي تعديل او اضافة بموجب مستند كتابي يوقع عليه ممشل المقترض المذكور ، او اي شخص ينيبه عنه بموجب تفويض كتسابي رسمي، وفق الفقرة (أ) اعسلاه بشرط ان يكون رأيه ان التعديل او الاضافة تبررهما الظروف وليس من شأنهما ان يزيدا إمن التزامسات المقترض زيادة كبرة ، ويتخذ توقيع ممشل المقترض على التعديل او الاضافة قرينة على انه ليس فيهما مايزيد التزامات المقترض زيادة كبيرة .

٤ \_ يجوز لكل من المقترض والصندوق طلب إعادة النظر في هذا الاتفاق كلما دعت الحاجة لذلك وباتفاق الطرفين.

۵ ــ لاتعتبر العناوين المعطاة في هذا الاتفاق لمراده جزءا منها ولايعتد بها في تفسير الاحكام الوارد، فيه.

## المادة العاشرة

# تفاذالاتفاق وانتهاؤه

المقترض بناء على تفويض قانوني وانه تم النصديق عليه بقانون على النحو اللازم قانونا وانه صحيح وملزم المقترض بناء على تفويض قانوني وانه تم النصديق عليه بقانون على النحو اللازم قانونا وانه صحيح وملزم المقترض طبقا لاحكامه وان كافة الوقائع التي نص عليها في هذا الاتفاق كشروط للنفاذ قد تحققت.

٢ ــ يقدم المقترض الى الصندوق كجزء من الادلة المنصوص عليها في الفقرة السابقة فتوى قانونيه حكومة محتصة مقبولة للصندوق يوضح فيها بأنه تم التصريح بهذا الاتفاق او التصديق عليه بقانون من جانب المقترض كحسا تم التوقيع عليه نيابة عنه على الوجه الصحيح وانه ملزم المقترض طبقا لاحكامه.

# 1441

- ٣ اذا وجد الصندوق ان الادلة المقدمة من المقترض على نفاذ الاتفاق مستوداة وبعد إكمال الاجراءات المنصوص عليها في قانونه قام بارسال برقية الى المقترض بأن هذا الاتفاق اصبح نافذا ويبدأ نفاد الاتفاق من التاريخ المحسدد في البرقيسة.
- ٤ ـــ اذا لم تستوفى النفاذ المنصوص عليها في الفقرات اعلاه في هذه المادة في ظرف تسعين يوما من تاريخ والتوقيع على هدا الاتفاق اولرَّحْتَى انهاء اي مدة امتداد اخرى لهذه إلمهلة يتفق عليها الطرفان يحق للصندوق في اي اي تــــاريخ لاحق ان ينهي "هذا الاتفاق وجميع الحقوق والالتزامات المترتبة عليه نورا .
- ه ــ ينتهي هذا الاتفاق وجميع حقوق والتزامات الطرفين المترتبة عليه عندما يتم تسديد المقترض لكـامل القرض مع الفوائد المستحقة وكافة التكاليف الاخرى.
- ٣ حرر هذا الاثفاق بنسختين اصليتين باللغة العربية وتم التوقيع عليه في بغداد هذا اليوم المصادف الشـــالث عشر من شهر ايار ــ١٩٨٠ بواسطة المثان المنوضين قانه نا من جانب الطرفين.

عن حكومة المملكة الاردنية الهاشمية الدكتور حنا عوده رثيس المجلس القومي للتخطيط رئيس مجلس الادارة

# جـدول رقم (۱)

# وصف المشروع المسول

يتكون المشروع من انشاء طريق بطول ٨ كيلو مترات من مدخل مدينة إلزرقاء على طريق عماز، ـــالز · قاء الجديده ثم الاتجاه شرقا للالتفاف حول مدينة الزرقاء ليلتقي بالطريق المتجعة من الزرقاء الى مثلث الازرة. كما يتضمن المشروع عمل تقاطعين منفصلين بمستويين عند البداية والنهاية.

يتوقع البدء بتذبذ المشروع في النصف الثاني من سنة ١٩٨٠ وانجازه في النصف الثاني من سنة ١٩٨٢.

# جدول رقسم (۲)

جدول المدفوعات للقرض الممنوح من قبل الصندوق العراقي للتنمية الحارجية الىحكومة المملكة الاردنية

الهاشمية لمشروع طريق تحويلة الزرقساء

تاريخ نفاذ اتفاق القرض وفقا للهادة العاشرة من هذا الاتفاق.

نتم الدفعات من القرض وفقا لاحكام المادتين الثانية والرابعة من هذا الاتفاق وفي ضوء تقـــدم العمل في المشروع	الملاحظات	المبلغ بالدينار الدراقي	المبليغ	التاريخ	الدفعة
نتم الدفعات من القرض وفقا لاحكام المادتين الثانية والرابعة من هذا الاتفاق وفي ضوء تقـــدم العمل في المشروء					
	ا الاتفاق وفي ضوء تقـــدم	م المادتين الثانية والرابعة من هذ	القرض وفقا لاحكا	تتم الدفعات من العمل في المشروء	

# جسدول رقم (۳) اقساط السداد

اريخ الاستحقاق	نقدا القسط المستحق تسديده لاصل القرض بالديتار العراقي	
1948/1-/1	٠٠٠ و ١٢٥ ماثة وخمسة وعشرين الف دينار عراقي	
19/0/2/1	۱۲۵٫۰۰۰	
1940/14/1	۰۰۰ر۲۵	
1977/2/1	۰۰۰ر۱۲۵	
14/1/10/1	140,000	
144/14/1	170,000	
1947/1./1	۱۲۵٫۰۰۰	
1944/1	۱۲۹٫۰۰۰	
1944/1•/1	۰۰۰ر۱۲۰	
1949/8/1	٠٠٠ره١٢	
19/1/10/1	140,000	
199./8/1	140	
199-/1-/1	140,000	
1991/2/1	۰۰۰ره۱۲	
1991/1./1	140,000	
1997/8/1	140.00	
1997/1./1	٠٠٠ر٥٢١	
1997/8/1	۱۲۵۰۰۰	
1997/1-/1	۰۰۰ره۱۲	
1198/8/1	۰۰۰ره۱۲	
المجموع	• • ٥ رح دينار ( فقط مليونان وخمسها ثة الف دينار عراقي	

# جدول رقم (٤)

# كيفية تمويـل المشروع

٠٠٠٠، ١٥٠٠ دينار عراقي . الكلفة الكلية للمشروع بمدود :

مقدار المبلع الذي يمول من الصندوق بما لا يزيد عن : • • • • • • • و ٢ دينار حراقي .

مصادر تمويل المشروع: الصندوق العراقي للتنمية الحارجية : نسبة المبلغ الممول من الصندوق الى الكلفة الكلية للمشروع: " " " 

# صورة خطاب الضمان

بغداد / العراق

الى / الصندوق العراقي للتنمية الحارجية

خطاب ضمان

استنادا الى اتفاق القرض المعقود إبتاريخ ١٣ / ايار /١٩٨٠ بين الصندوق العراقي للتنمية الحارجية ( المشار البه نيما بلي بالصندوق ) وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية ( المشار اليها فيما يلي بالمقترض ) والذي بموجهه وافق الصندوق على تقديم قرض الى المقترض بالدينار العراقي مقداره ( ٥ر٢ ) مليونان وخمسائة الف دينار عراقي لتمويل مشروع طريق تحويلة الزرقاء في الاردن وفقا لشروط واحكام اتفاق القرض المذكور .

اننا وزارة المالية الاردنية نضمن بهذا للصندوق او من يخوله ضهانا نهائيا غير قابل للرجوع فيه وغير قابل للنقض وبلا قيد او شرط ان تسدد في الحال كافة اقساط اصل القرض والتكاليف والفوائد التأخيرية والمبالغ الاخرى المستحقة أو التي تستحق على المقترض ) استنادا الى اتفاق القرض المذكور ووفقا لشروطه واحكامه ونتعهد أن نسدد هذه المبالغ أورا بالعملة والكيفية المنصوص عليها في اتفاق القرض الملكور كما او كنا مدينين اصليين وليس مجــرد كفلاء وأن لاشعار المقدم الينا من الصندوق بالمبالغ المستحقةعلي المقترض وفقا لاتفاق القرض يعتبر نهائيا وملزما لكافة الاغراض.

اننا وزارة المالية الاردنية نقر ايضا بان التزاماتنا بموجب هذا الضمان سوف لا تتأثّر ولا تنتفي بأي شكل مــن

الاشكال من جراء اعطاء اية مدة اضافية او منح مهلة للمقترض نيما يتعلق باتفاق القرض المذكور او من جراء ايـــة تعديلات تحصل على اتفاق القرض.

ان خطاب الضمان هذا يعتبر ضمانا مستمرا حيث يبقى ويستمر بكامل قوته ونفاذه دون اعتداد بصحة ونفساذ والزام اتفاق القرض المذكور .

يعتبر خطاب الضهان هذا نافذا فورا ويبقى نافذا لحين الايفاء الكامل بكافة الالتزامات الناجمة عن اتفاق القرض المذكور .

( التوقيــــع )

وزير الماليسة للمملكة الاردنية الحاشمية

# عى الحسين للعلى من المملكة للوالا بدالهائمير

بمقتضى المادة ( ٣١ ) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٦ /٧/١٦

نأمر بوضع النظام الآتي : -

نظام رقم (۵۸) لسنه ۱۹۸۰

# نظام تشكيل محكمة صلح في مدينة صويلح

صادر بمقتضى المادتين ( ٣ ) ، ( ٢٣ ) من قانون تشكيل المحاكم النظامية رقم ( ٢٦ ) لسنة ١٩٥٧

المادة ١ – يسمى هذا النظام ( نظام تشكيل محكمة صلح في مدينة صويلح لسنة ١٩٨٠ ) ويعمل به من تاريخ نشره في

المادة ٢ ــ تشمل محكمة صلح في مدينة صويلح ويكون مكان انعقادها فيها .

المادة ٣ \_ يشمل اختصاص هذه المحكمة المناطق الادارية لكل من : \_

ابو نصير ، موبص ، الوسيه ، طاب كراع، ام الدنانير ، ام زويتينه ، الحنو ، ام عليقه ، ابو مرهف، السليحي ، البقعة .

المادة ٤ ــ يلغى اي نص او حكم في اي تشريع آخر الى المدى الذي يتعارض فيه مع احكام هذا النظام .

الحسين بن طلال

194./٧/17

رئيس الوزراء ووزير الدناع الدكتور قاسم الريماوي

وزير العمل ووزير الإنشاء والتعمير عمسر النابلسي وزيسسر الاشغال العابة وزير الاوقاف والشوون والمتدسات الاسلامية وزير الزرامة ووزين دولة

# عى ولحسيق لللعل للمستقل المستقل المستق

ويناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٦ /٧/١٧ نأمر بوضع النظام الآتي : –

نظام تشكيل محكمة صلح في بلدة الرصيفه

المادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام تشكيل عمكمة صلح في بلدة الرصيفة لسنة ١٩٨٠ ) ويعمل به من تاريخ نشره في.

الرصيفة ومخيم شنلر .

المادة ٤ ـ يلغى اي نص او حكم في اي تشريع آخر الى المدى الذي يتعارض فيه مع احكام هذا النظام .

نجيب ارشيدات

وزير العمل ووزير الانشماء والتعمير

14/1/14

وزير الثنانة والشباب ووزير التنبية الاجتبامية بالوكالة طاهــر هكيت

# بمقتضى المادة ( ٣١ ) من الدستور

نظام رقم (٥٩) لسنة ١٩٨٠ صادر بمقتضى المادتين (٣) ، ( ٢٣ ) من قانون تشكيل المحاكم النظامية رقم ( ٢٦ ) لسنة ١٩٥٢

الجريدة الرسمية .

المادة ٢ ــ تشكل محكمة صلح في بلدة الرصيفة ويكون مكان انعقادها فيها .

المادة ٣ \_ يشمل اختصاص هذه المحكمة المناطق الادارية لكل من : الرصيفة وحي الحسين وحي الشهيد وصفي التل وحي ام جراده وحي البلد والحي الشرقي وحي المشيرفه والجزء الجنوبي من عوجان الواقع ضمن حدود

# الحسين بن طلال

الدكتور قاسم الريماوي

رئيس الوزراء

والسسر العابة

وزير الاوتاف والثمؤون والمتدسمات الاسلامية ك**لمسل الشريف** 

وزيسن السياحة والإثان الدكتور مو**فق اللوق**ا

وزير العمل والانشاء والتعمير ووزير النمية الاجهامية بالوكالية عمس الثابلسي

وزیر الزراحیة وولیسر دولهٔ لشؤون رئاسهٔ س**لیمان عسوار** 

نظام رقم (۲۰) لسنة ۱۹۸۰

نظام معدل لنظام السلك الدبلوماسي الاردني

المادة ١ – يسمى هذا النظام ( نظام معدل لنظام السلك الدبلوماسي الاردني لسنة ١٩٨٠ ) ويقرأ مع النظام رقم (٦٤)

للادة ٢ ــ يلغي نص الفقرة ( ب ) من المادة ( ٢٤ ) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي : ــ

لسنة ١٩٧٩ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

ب ١ ــ لا ينقل الموظف الدبلوماسي بعد نقله من الخـــارج الى المركز الا بعد خدمـــة لا تقل عن سنة

٢ ــ بالرغم ثما ورد في البند (١) من هذه الفقرة لمجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير نُقُل الموظف

الدَّهِلُومَامِي الى الخَارِجِ قَبَلِ القَصَاءِ المُدةِ المُنصوص عليها في ذلك البند في حالات استثنائية .

عى الحساق للعلى المناسكة للالاستراها تمية

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠/٧/٢٠

بمقتضي المادة ( ١٢٠ ) من الدستور

نأمر بوضع النظام الاتي : –

وريسسر المشامة والتجارة المهندس علي النسور

الحسين بن طلال

رئيس الوزراء ووزير الدفـــاع الدكتور قاسم الريماوي

وزيــــن السياحة والإثان الدكتور موغق الغواز

144./٧/٢.

وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ووزير النتل الهندس على السحيمات ولين الشؤون البلدية والعروية والبيئة التكتور جمال الشاعر

# عن الحسن بن طهول فائب جهولة الملك المعظم

بمقتضى المادة ( ٣١ ) من الدستور وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٧/٧/٢٧ نامر بوضع النظام الاتي : –

نظام رقم (٦١) لسنة ١٩٨٠ نظام معدل لنظام رسوم الانتاج المحلي

المادة ١ \_ يسمى هذا النظام ( نظام معدل لنظام رسوم الانتاج المحلي لسنة ١٩٨٠ ) ويقرأ مع النظـام رقم (٤٧ ) لسنة ١٩٧١ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ ـــ يعدل الجدول الملحق بالنظام الاصلى بالغاء ما يتعلق منه بالمشروبات الغازية والاستعاضة عنه بما يلي : ـــ

	• •	-
الرسم المقرر	وحمدة الاستيفساء	الصنف
Principles of Principles and Princip	de gapen hand de prakting production printe sellen sellengen et al. mysteriebrase	
• ۽ فلسا	الصندوق الذي سعته ( ۲۶ ) ز جاجة	مشروبات غازية

# الحسن بن طلال

الماليسة

سالسم مساعده

وزير دولة ووزير

الخارجية بالوكالة

حسن ابراهيم

الدكتور موغق الفواز

دئيس السسسسوزداء وزيـــر ووزير الدفياع المحدل الدكتور قاسم الريماوي

معن ابو نسوار

والمقدسات الاسلامية

كامسل الشريف

وزيسسر

الثقاغة والشباب

طاهر هكيت

نجيب ارشيدات

الاشتقال المامة

التربيــــة والتعليـــم

الدكتور محمد نوري شغيق وزير الزراعة ووزير وزير الاوتاف والشؤون

دولة **لشؤون رقاسة** الوزراء

سليان عرار

الدكتور جواد المناتي

الدكتور جمال الشاعر وزيـــر ... المناعة والنجارة

194-14/44

وزير العمل ووزير الانشاء والتعمير

ووزير التنمية الاجتماعية بالوكالة

عمر النابلسي

وزيـــر

الموأمسسلات

الدكتور مصد عضوب الزين

وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ووزير النتل الثقافة والشباب بالوكالة

المهندس علي السحيمات

وزير الشؤون البلدية

والتروية والبيئة

المهندس علي النسور

# قرار رقم (٩) لسنة ١٩٨٠ صادر عن الديـــوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب سيادة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩٨٠/٦/٣ رقم ن/٥/١٥١٥ اجتمع الديــوان الخاص يتفسير القوانين في مكتب رئيسه لأجل تفسير قانون نقابة المهندسين الزراعيين رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ وبيان ما اذا كان هذا القانون يوجب الحصول على موافقة الجمعية العامة للنقابة على اي مشروع يوضع لتعديل قانون النقابة قبل رفعهالى الجهات المختصة قياسا على ما ورد في الفقرة الثانيه من المادة الثامنة مـن ذات القانون التي افاطـــت بالجمعية العامة اقرار النظام الداخلي الذي يضعه مجلس النقابة والتعديلات التي تطرأ عليه ام انه لا يوجب عرض مشروع تعديل القانون على الجمعية العامة قبل اقراره من السلطة المختصة .

وبعد الاطلاع غلى كتاب وزير الزراعة الموجه لرثيس الوزراء بتاريخ٣/٥/٥/٥ وتدقيق النصوص القانو نيةيتبين:

- ١ \_ ان المادة الثامنه من القانون المطلوب تفسيره قد حددت اختصاصات الجمعية العام لنقابة المهندسين الزراعيين ومن ضمنها اقرار النظام الداخلي الذي يضعه مجلس النقابه والتعديلات التي تطرأ عليه حسب الفقره الثانيهمن هذه المادة .
- ٧ \_ ان الفقرة (ب) من المادة التاسعة من ذات القانون تنص على انه لا يجوز تعديل النظام الداخلي للنقابة الا بموافقه ثلثي اعضاء الجمعية العامة ولا يجوز النظر في التعديل الا اذا حضر الاجتماع ثلاثة ارباع اعضاء الجمعية العامـــة .
- ٣ ان المادة ١٦ منه التي حددت اختصاصات بجلس النقابه قد أناطت بهذا المجلس صلاحية اعداد النظام الداخلي للنقابة لتصديقه من قبل الجمعية العامة كما هو ظاهر من الفقرة (ب) من هذه المادة .
- ٤ ـــ ليس في التشريع نص يوجب عرض اي مشروع يوضع لتعديل احكام فانون النقابة على الجمعية العامة للنقابة . ويستفاد من ذلك كله ان ماورد في هذه النصوص فيما يختص بعرض مشروع تعديل النظام الداخلي للنقابــــة على الجمعية العمومية اثما ينحصر حكمه بهذا المشروع فقط . ولا يشمل مشاريع تعديل قانون النقابه .

هذا فلا محل لعرض مشاريع تعديل القائون على الجمعية العامه للنقابه .

وهذا ما نقرره في تفسيرالنقطه المطلوب تفسيرهــــا

صدر في ۲ رمضان سنة ۱۶۰۰ الموافــــق ۲ /۱۹۸۰ .

امين سر المجلس الزراعي

# قرار رقم (۱۰) لسنة ۱۹۸۰

صاردر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب سيادة رئيس الوزراء بكتابه المزرخ ١٩٨٠/٥/٨ رقم م/١٢٧/٥٥٠ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لأجـــل تفسير نصوص نظام موظفي مؤسسة التدريب المهني رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٩ وبيان ما اذا كانت الخدمة التي امضاها الموظف في المؤسسة قبل صدور هذا النظام تعتبر جزءا لايتجزأ من خدمته الفعلية في المؤسسة امملا وبعـــد الاطـــلاع على كتاب وزير العمل رئيس مجلس ادارة مؤسسة التدريب المهني الموجه لسيادة رئيس الوزراء بتاريح ٥/٥/٠٥/ وكتاب وزير المالية الموجه لمدير عام المؤسسة الملكورة المؤرخ ٢٨٠/٤/٢٨ وتدقيق النصوص

١ — ان المادة الثانية من النظام المطلوب تفسيره تنص على ان كلمة ( الموظف ) تعني كل شخص يعين بقرار مـــن المرجع المحتص في احدى الوظائف المدرجة في ملاك المؤسسة .

٢ ـــ ان الفقرة (أ) من المادة الخامسة من ذات النظام قسمت موظفي المؤسسة الي :

١ ـــ موظفين مصنفين وهم الذين يعينون في وظائف دائمة مصنفة وفقا للدرجـــات المبينة في المـــادة السادسة

٧ -- موظفين غير مصنفين وهم الدين يعينون في الفثات المنصوص عليها في المادة السابعة من هذا النظام .

٣ – موظفين بعقود وهم الدين يعينون بوظائف لمدة محدودة بموجب عقود للقيام باعمال ومهام على حساب المحصصات المرصودة في موازنة المؤسسة لهذا الغرض .

وان الفقرة ( ب من نفس المادة تنص على ان من يعين بأجور يومية يخضع لقالون للعمل بمعنى انه لايعتبرموظفا لأغراض هذا النظام .

٣ -- ان المادة ٦٨ من النظام المذكـــور تنص على مايلي : ﴿ تعتبر المـــدة التي امضاهــــا الموظف في خدمة المؤسسة قبل صدورهذا النظام جزءاً لايتجزأ من خدمته الفعلية في المؤسسه ﴾ .

وحيث أن كلمة (الموظف) الواردة في هذه المادة الاخيرة يجب أن يعطى لها نفس المعنى المخصص لهــــا في المادة الثانية من النظام المطلوب تفسيره . وذلك اعمالا لنص هذه المادة .

وحيث ان الموظفينبهذا المعنى هم الموظفون المصنفون والموظفسون غيرالمصنفين والموظفسون بعقود حسب التعريف الوارد في الفقرة (أ) من المادة الخامسة المشار اليها .

قان ما ينبي على ذلك المدة التي امضاها الموظف في خدمة المؤسسة قبل صدور هذا النظام والتي يتوجب اعتبارها جزءًا لا يتجزأ من خدمته الفعلية في المؤسسة عملا بالماده ٦٨ هي المدة التي امضاها الموظف في وظيفة مصنفة او غير مصنفة أو بعقد ولا تشمل الشخص المستخدم في المؤسسة بأجور يومية لانه يعتبر خاضعا لقانون العمل طبقا لنصالفقرة (ب) من المادة الخامسة سالفة الدكر.

هذا مانقرره في تفسير النظام المطلوب تفسيره.

قرارا صدر بتاريخ ١٠ رمضان سنة ١٤٠٠ الموافق ٧٧/٧١ .

رئيس الديوان الخاص مندوب وزارة العمل بتنسير التوانين المدير العام لمؤسسةالتدريب الرئيس الأول عضو محكمة التمييز الرئيسس الثاني في رئاسة الوزراء لمكبة التبييز لمحكمة التمييز صلاح ارشيدات نجيب الرشدان موسى السلكت عيسى طماش

# قرار رقم (۱۱) لسنة ۱۹۸۰ صادر عن الديوان الحاص بتفسير القوانين

بناء على طلب سيادة رئيس الوزراء بكتابه المؤرح ١٤/١/١٨ رقم ت/١٨/١٤ اجتمع الديوان الحساص بتفسير القو انين لأجل تفسير نظام السيارات السياحية رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٤ وبيان ما اذا كــان يتعين استيفاء رسم عن ارقام السيارات السياحية ألِّي تم شطبها لمرور المدة القانونية عليها دون ترخيص في حالة اعادة تسجيلهــــا بعد الشطب . ويفرض انه يتوجب استيفاء رسم عند اعادة التسجيل ماهو مقدار هذا الرسم؟

وبعد الاطلاع على كتاب وزير الداخلية الموجه لسيادة رئيس الوزراء بشاريخ ١٩٨٠/٦/١٤ وتدقيق النصوص

١ \_ ان الفقرة ( أ ) من المادة الثالثة من النظام المطلوب تفسيره تنص على مايلي ( كل من يرغب بتعاطي اعمـــال تاجير السيارات السياحية عليه أن يتقدم بطلب الى سلطة الترخيص قبل المباشرة بالعمل ).

وان الفقرة (ب) من ذات المادة تنص على ان الترخيص يمنح بتنسيب من وزير السياحة وقرار من السلطة. وان الفقرة (ج) منها تنص على ان للسلطة بعد اصدار الترخيصان تلغيه او توقف العمل به في حالة مخالفةصاحب المكتب شروط الترخيص.

٧ — ان الفقرة (أ) من المادة الخامسة من ذات النظام المذكور تنص على ان سلطة الترخيص تستوفي رسمـــا مقداره ثلاثمائة دينار اردني ثمنا للرقم السياحي.

٣ — ان البند (ز) من الفقرة الاولى للمادة الثانية من نظام النقل على الطرق رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ المضــافه بمقتضى المادة الثانية من النظام رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٣ تنص على مايلي : (يستوفي رسم قدره ٥٠٪ من رسم التسجيسل الاسامى للمركبات عن السيارات المشطوبة لمرور المدة القانونية عليها دون ترخيص كرسم اعادة تسجيل. الخ. وان الفقرة (ح) من نفس المادة تنص على أنه بالاضــافة الى الرسم الوارد في البنـــد ( ز ) السابق يستوفـــى رسم قدره مائة دينار عند اعادةتسجيلالرقم العمومي للسيارة للعمومية التي تم شطبها لمرور المدة القالونية عليها

 ٤ ــ ان نظام السيارات السياحية المشاراليه لم يتعرض اطلاة المسألة اعادة تسجيل ارقام السيارات السياحية المشطوبة لمرور المدة الذائونيه عليها دون ترخيص .

ويستفاد من هذه النصوص ومن اغفال المشروع البحث في مسألة اعادةتسجيل ارقام السيارات السياحيةالمشطوبة الارقام كما فعل بشـــأن الارقام العموميـــة للسيارات العمومية التي يتم شطبهـــا كمــرور المـــدة القانونيـــة

وحيث ان ماكية الرقم السياحي بعد شطبه لمرور المدة القانونية دون ترخيص تزول نهائيا .

فانه يتوجب عند اعادة تسجيل ذلك الرقم استيفاء نفس الرسم المنصوص عليه في الفقرة ( أ ) من المادة الحامسة من نظام السيارات السياحية مادام لايوجد نص في هذا النظام يوجب استيفاء رسم مخفض كما اسلفنا . وما دام انه لايجوز القياس على الحكم الحاص باعادة تسجيل الارقام العمومية.

هذا ما نقرره في تفسير النظام المطلوب تفسيره .

قرارا صدر في ١٠ رمضان سنة ١٤٠٠ الموافق ١٩٨٠/٧/٢٢.

رئيس الديوان الخاص بتفســـير القوانين مندوب وزارة الداخلية الرئيس الاول لمحكمية الرئيس الثاني لمحكمة عضو محكمة مساعد وكيسل وزارة رئيس ديوان التشريع التمييز موسى الساكت فـــواز الروسان الدكتور سالم الكسواني عيسى طماش

# قرار رقم (۱۲) لسنة ۱۹۸۰

# صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب سيادة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ٩٨٠/٥/١٤ رقم ١١/٢٠/ع/٢٩٦ اجتمع الديوان الخاص يتفسير القوائين لأجل تفسير قانون الجنسية الاردنية رقم ٦ لسنة ١٩٥٤ وبيان ما اذا كان الاشخاص الاجانب اللدين صدر القرار من المرجع المختص بمنحهم شهادة التجنس بالجنسية الاردنية بمقتضى المادة ١٢ من قانون الجنسية الاردنية الملدكور وتخلفوا عدة سنوات عن متابعة المعاملة للحصول على هذه الشهادة من المرجع القانوني يعتبرون متنازلين ضمناً عن هذه الشهادة ويحتفظون بجنسيتهم الاصلية ام ان حقهم في متابعـــة المعاملة للحصول على الشهادة رغم مرور تلك

وبعدالاطلاع علىكتاب وزيرالداخلية الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ٦/٥/٠٥٠ وتدقيق النصوص القانونية يتبين:

- توفرت فيهم الشرائط الآتية ان يقدم طلبا الى مجلس الوزراء لمنحه شهادة التجنس بالجنسية الاردنية .
  - أ 🔃 ان يكون قد اتخذ محل اقامته العادية في المماكة الاردنية الهاشمية لمدة اربع سنوات قبل تاريخ طلبه .
    - ب ــ ان لايكون محكوما عليه بأية جريمة ماسة بالشرف والاخلاق . . . النح
- ٢ ــ ان المادة ١٣ منه اناطت بمجلس الوزراء الحيــــار في ان يمنح او يرفض طلب التجنس . كما انها قصت على ان شهادة التجنس التي يمنحها مجلس الوزراء تصدر بتوقيع وزير الداخلية او من ينببه .
  - ٣ ان المادة ١٤ منه تنص على ان الشخص الله ي منح شهادة التجنس يعتبر اردنيا من جميع الوجوه .
- ٤ ان البند ١٣ من المادة الثانية من نظام رسوم الجنسية رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٦ الصادر بمقتضى البند الأول من المادة ٢٢ من قانون الجنسية قد فرضت على من يمنح شهادة التجنس بمقتضى المادة ١٢ من هذا القانون ان يدفع رسماً قدره مائة دينار.
- التجنس من وزارة الداخليه الا بعد ان يؤدى الشخص يمين الاخلاص المبينة على النموذج رقـــم ( ١٣) الملحق بهده التعليات .

ومن هذه النصوص جميعها يتضح ان الشخص الاجنبي لايعتبر اردليا بالتجنس الا اذا توافرت بحقه الاركان

- صدور قرار من مجلس الوزراء بمنحه شهادة التجنس بناء على طلبه .
- ١ دفع الرسم المنصوص عليه في البند ١٣ من المادة الثانية من نظام رسوم الجنسية المشار اليه .
  - ٢ صدور شهادة خطية بدلك موقعة من وزير الداخلية او من ينيبه على النموذج المقرر .

وينبني على ذلك ان طالب التجنس الذي لاتتوافر فيه هذه الاركان يبقى محتفظا بجنسيته الاصلية الى ان يتم معاملة النجنس بالجنسية الاردنية ويحصل على شهادة العجنس على الوجه المبين في المواد المشار اليها ،

الا انه لما كان القانون لم يحدد مدة للطالب لاتمام معاملة التجنس والحصول على الشهادة خلالها . فانه يجوز لســـه في اي وقت ان يراجع الجهات المختصة لاتمامها . وبالتالي فلا يترتب على تأخره عن المراجعة اعتباره متنازلا عن حقسه الناشيء عن قرار مجلس الوزراء بمنحه شهادة النجنس او اعتبار هذا القرار لاغيا .

ها.ا مانقرره في تفسير النقطة المطاوب تفسيرها .

صدر في ١٠ رمضان سنة ١٤٠٠ الموافق ١٩٨٠/٧/٢٢

عیسی طماش

الدكتور سالم الكسواني

رئيس الديوان الخاص عضو محكمة التمييز الرئيسس الثاني بتفسير القوانين مندوب وزارة الداخلة لحكمة التبييز الرئيس الاول لحكمة مساعد وكيسلوزارة الداهلية شؤون القانولية في رئاسمة الوزراء صلاح ارشيدات نجيب الرشدان موسى الساكت

# قرار رقم (۱۳) لسنة ۱۹۸۰

# صادر عن الديوان الحاص بتفسير القوالين

انعقد الديوان الحاص بتفسير القوانين بنصابه القانوني في محكمة التمييز بناء عـــلى طلب سيادة رئيس الوزراء بالوكالـــة بكتابه المؤرخ في ١٩٨٠/٦/٢٣ رقم م /٥٨/ ٧٣٣٥ لتفسير البنود ( ب ، ح ، د )من الفقرة الاولىالميادة الثالثة من قانون مزاولة مهنة تدقيق الحسابات ذي الرقم ١٠ لسنة ١٩٦١ وبيان مايلي .

- ــ هل تشمل عبارة ( دائرة حكومية مختصة الواردة في هذه المادة البنك المركزى ام تقتصر على الدوائر الحكومية
- ٢ \_ هل المقصود بالحبرةالعمليــة الواردة في القانون خبرة الوقت الكامل ام تتعداها لتشمل الوقت الجمــزئي بمقياس

تبين لنا من الاطلاع على كتاب رئيس ديوان المحاسبة الموجه الى سيادة رئيس الوزراء بتاريخ ٢١/٦/١٧ ان المادة الثالثه من قانون مزاولة مهنة تدقيق الحسابات المطلوب تفسيرها تنص على مايلي :

- ١ لايرخص لمزاولة مهنة تدقيق الحسابات الا من توفرت فيه الشروط التالية :
- أ ــ ان يكون منتسبا لاحدمعاهد المحاسبين القانونيين اواحدى الجمعيات او المؤسسات المحتصة بالمحاسبين القانونيين المعترف بها وبحمل شهادة قانونية منها .
- ب ــ ان يكون حاملًا شهاة تخصص في التجارة او الاقتصاد او الماليـــة من جامعة او معهد دراسي عالي تعادل الدراسة به الدراسة الجامعية ولمه خبرة عمليسة لدى دائرة حكومية مختصة او مكتب محاسبين قانونيين في المملكة مرخص لاتقل عن سنة واحدة عمل فيها بصفة مدير تدقيق او مدقق رئيسي على ان يثبت ذلك بشهادة تقنع بها اللجنة .
- ج ــ او ان يكون قد اتم الدراسة الثانوية الكاملة او ما يعادلها وقضى اربع سنوات كمـــدقق رئيسي في دائرة حكومية مختصة او في مكتب محاسبين قانونيين في المملكة مرخص على ان يثبت ذلك بشهادة تقنع بها اللجنة .

1) 1/

د ــ ان يكون قد اتم الدراسة الثانوية المتوسطة ومارس قبل العمل بهذا القانون اعمال هذه المهنة وكرس جميع مسلمات المسلمات ا

وعلى ضوء هذه النصوص نجد فيا يتعلق بالنقطــة الأولى المطلوب تفسيرها ان البنك المركزي حسبها يستفاد من قانونه الحاص والقرار الصـــادر عن هذا الديوان برقم ٣٠ لسنة ١٩٦٣ هو مؤسسة حكوميــة وأنه يدخل في مفهوم كلمة (دائرة).

اما كونه مختصا أو غير مختص لأغراض قانون مزاولة مهنة تدقيق الحسابات المشار اليه آنفا . فحيث ان الأهداف التي أسس البنك من اجل تحقيقها والوسائل التي يقوم بها لتحقيق هذه الاهداف تدل على ان شؤون الحسابات هي من صميم اعماله كما هو واضح من قانونه . فانه يعتبر مختصا لأغراض توفير الحبرة العملياة في شؤون تدقيق الحسابات . بالمهنى المقصود في قانون مهنة تدفيق الحسابات .

وفيا يتعلق بالنقطة الثانية المطلوب تفسيرها فترى اكثرية الديوان، ان المشرح قد اشترط في الفقرات (ب، ح، د) المشار اليها آنفا ان يمصل طالب الترخيص لمزاولة مهنة تدقيق الحسابات على خسبرة عمليسة بصفته مدير تدقيق أو مدقق رئيسي لدى دائرة حكومية محتصة أو مكتب محاسبين قانونين مدة سنة بمقتضى الفقرة (ب) واربع سنوات بمقتضى الفقرة (ح) وست سنوات في الحالة المنصوص عليها في الفقرة (د) ولما كانت قو اعد التفسير تقوم على استخلاص قصد المشرع الحقيقي من النصوص المسراد تفسيرها دون اصطناع قصد مفترض وانه يجهوز اللجوء الى المصادر الاخرى للقانون بما فيها العرف.

وحيث ان نظام الحدمة المدنية يتطلب من الموظف القيام بنفسه بمتطلبات الوظيفة التي يشغلها وتخصيص جميع او قات الدوام الرسمي لعمل منتج و يجوز تكليفة بالعمل اكثر من ساعات العمل المحدده اذا اقتضت المصلحة العامة ذلك.

وكذلك تبين لنا من المراسلات المرفقة بطلب التفسير أن الدوام الكامل لدى مكتب المحاسبين يبلغ أربعين ساعة اسبوعيا. وبما انه يقتضي على كل من يكلفه المشرع بأ مر ليحصـــل على مركز قانوني ان يؤديـــه كاملا ولا يفي بالغاية ؤه جزئيـــا .

تأسيسا على ما تقدم فنرى ان المقصود بعبارة الحبره العمليه ) الوارده في القانون خبرة الوقت الكامل ولاتشمل خبرة الوقت الجزئي .

وثما يؤيد هذا النظر أن بعض الجامعات تعتبر عدد سني الدراسه أساسًا لمنح شهادتها ولاتمنح شهادتها مهما بلغت عدد ساعات الدراسة فيها . بيما تتخذ جامعات اخرى الساعات المعتمده وحدة زمنية لمنح شهادتها .

هذا ما نقرره بالاكثرية في تقسير النصوص المطلوب تفسيرها .

قرارا صدر في ١١ رمضان سنة ١٤٠٠ الموافق ١٩٨٠/٧/٢٣ .

عضو عضو رئيس الديموان الحاص المعدول المعدول المعدول المعدول الحاص المعدول الم

# \_ المحالفه \_

ائنا نتفق مع الاكترية الحترمه فيما يتعلق بتفسير المنقطة الاولى.

اما فيا يتعلق بالنقطة الثانية فاننا نختلف معها ذلك لأن مايستفاد من نصوص البتود المطلوب تفسيرها ان المشرع لم يشترط في الحبرة العملية المنصوص عليها في هـده البنود ان يكون الشخص قد اكتسب هـده الحبرة هن طريق تكريس جميعاو قاله لأعمال مهنة تدقيق الحسابات الافي البند (د) البـاحث عن الشخص الذي اتم الدراسه الشـانوية المتوسطه . ولم يرد في القانون مايوجب توفر هذا الشرط بمعنه الدقيق في الاشخهاص المبحوث عنهم في البندين (ب، ج) من نفس المادة الحاملين لشهادة تخصص في النجارة او الاقتصاد او المالية من جامعة او من معهد دراسي عالى تعادل الدراسة به الدراسة الجامعية او المذين اتموا الدراسة الثانوية الكاملة .

اما القول بأن عبارة (مدقق رئيسي) الواردة في البندين (ب، ج) تقتضي بطبيعتها ان يكون دوام الشخص دواما كاملا وان ذلك هو الذي دعا المشرع لاغفال عبارة (وكرس جميع أوقاته) في البندين المذكورين – فهو قول غير وارد. ذلك لأن البند (د) الذي أورد هذه العبارة قد نص أيضا ان يكون الشخص الذي اتم الدراسة الثانوية المتوسطة قد عمل كمدقق رئيسي. ومع ذلك اشترط ان يكون قد كرس جميع أوقاته لاكتساب الحبرة العملية مما يدل ان شرط تكريس جميع الاوقات اتما هو شرط خاص بالاشخاص المبحوث عنهم في البند (د) فقط. والا فانه كان ينبغي الاكتفاء بعبارة (كمدقق رئيسي) اذا كانت هذه العبارة توجب التفرغ الكامل لاكتساب الحبرة.

هذا ما نراه في تفسير هذه النقطة .

قرارا صدر في ١١ رمضان سنة ١٤٠٠ الموافق ٢٢/٧/٧٣ .

عضو رئيس الديوان الحاص بتفسير القوانين

عضو محكمة التمييز

الرئيس الاول لمحكمة التمييز

صلاح ارشيدات موسى الساكت

6

A 5 18 18